فقه الاقتصاد المالي

سياستا
تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

الطبعة الثانية ٢٠٠٨-٢٠١٣



KIE Publication

سياستا
تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

الطبعة الثانية ٢٠٠٨-٢٠١٣



مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ

سورة المائدة : ٣٢

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين البحثي والتطبيقي .
- توفير جميع المناهج الاقتصادية للطلاب والباحثين بصبغة إسلامية متينة .
- أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

والله من وراء القصد .

رابط زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center



جامعة كاي

جامعة أونلاين

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

https://kie.university

توضيح

إن كـل مـا ورد فـي الـكتاب هـو حـقوق بـحثية لـلمؤلـف، ويـعتبر ورقـة بـحثية مـن الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي.

يسمح باستخدام هذ الكتاب كمنهج أكاديمي (كما هو منشور) مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www.kantakji.com , www.kie.university

الفهرس

إهداء إلى صدّيق هذه الأمة

إلى من رفع الله عزّ وجلّ ذكره وأعلى مقامه وذكره في سورة التوبة بقوله: **إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** (التوبة: ٤٠).

إلى من قال عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم:

١. (رحم الله أبا بكر! زوّجني ابنته، وحملني إلى دار الهجرة وأعتق بلالا من ماله، وما نفعني مال في الإسلام ما نفعني مال أبي بكر)[1].

٢. (إن أمنّ الناس عليّ في صحبته وماله أبو بكر، لو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خلّة الإسلام ومودته)[2].

– إلى من وصفه ابن عباس رضي الله بقوله: رحم الله أبا بكر كان والله للقرآن تالياً، وعن الميل نائياً، وعن الفحشاء ساهياً، وعن المنكر ناهياً، وبدِينه عارفاً، ومن الله خائفاً، وبالليل قائماً، وبالنهار صائماً، ومن دنياه سالماً، وعلى عدل البرية عازماً،

---

[1] أخرجه الترمذي عن علي رضي الله عنه - مجمع الزوائد - (ج 9 / ص 158).

[2] أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار (45) باب هجرة النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه إلى المدينة. ومسلم في كتاب فضائل الصحابة (11) باب من فضائل أبي بكر. والإمام أحمد في مسنده ج 3 / 18

وبالمعروف آمراً وإليه صائراً وفي الأحول شاكراً، ولله في الغدو والرواح ذاكراً، ولنفسه بالمصالح قاهراً، فاق أصحابه ورعاً وكفافاً وزهداً وعفافاً وبرّاً وحياطةً وزهادةً وكفاءةً، فأعقب الله من ثلبه اللعائن إلى يوم القيامة.

إلى الذي حفظ للإسلام تكامله فلم يرض التفريق بين الصلاة والزكاة، فحفظ للأمة وحدتها على أصالة الإيمان وصفاء التشريع بقوله: (لو منعوني عقالا لجاهدتهم)[1].

[1] البداية والنهاية - (ج 6 / ص 344)، دار إحياء التراث، ط 1، 1988.

مقدمة الطبعة الأولى

الكل يربح إلا دافع الضريبة[1]

امتدت تاريخ الشخصية المستقلة لأمتنا لحقبة من الزمن مليئة بالتجارب الناجحة، لذلك نحن لسنا مضطرين لنسخ تجارب الآخرين، دون البحث عن أفضل الحلول وتقديمها للناس بغية المنفعة العامة والمصالح المشتركة.

نظام عالمي أفرز مستويات بشعة من عدم المساواة

أوضح تقرير معهد الأمم المتحدة[2] أن أغنى ١٠٪ من البالغين تمتلك ٨٥٪ من الأصول العالمية. فإذا أضفنا بأن نصف سكان العالم هم من البالغين، فإن أغنى ١٠٪ من البالغين في العالم تمتلك ٤٠٪ من ثروات الأرض. إن أكثر من ثلث هؤلاء يعيشون في الولايات المتحدة و٢٧٪ في اليابان و٦٪ في المملكة المتحدة و٥٪ في فرنسا.

ولقد بلغ في عام ٢٠٠٠ وسطي نصيب الفرد الياباني من الثروة ١٨١٠٠٠ دولار، والأميركي ١٤٤٠٠٠ دولار، والبريطاني ١٢٧٠٠٠ دولار.

ويرى Duncan Green، رئيس مركز الأبحاث في منظمة Oxfam أنه من المستحيل تبرير هذه الثروة الهائلة لِـ ٨٠٠ مليون شخص يبيتون جياعاً كل

[1] نورينا هرتس، السيطرة الصامتة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 336 شباط 2007، ص 134. نقلا عن Financial Times 8/2000.

[2] Randerson , James, Online edition of India's National Newspaper, Thursday, Dec 07, 2006, Richest one per cent owns 40 per cent of world's wealth.

ليلة. ويرى أيضاً ضرورة إعادة توزيع تلك الثروة بتخلي الأغنياء عن جزء صغير من ممتلكاتهم ليكون التحول كبيراً في حياة الملايين.

أماMadsen Pirie، مدير معهد آدم سميث، فيرى أن الأسواق الحرة قد جعلت توزيع الثروة العالمية توزيعاً غير عادل.

وقال Ruth Lea مدير مركز دراسات السياسات العامة في بريطانيا: أنه على الرغم من أن مارغريت تاتشر ارتأت جعل الفقر من التاريخ، إلا أنها لا تعتقد أن زيادة المساعدات إلى البلدان الأشد فقرا هو الحل، حيث لا فائدة من إعطاء مساعدات كثيرة لبلدان مختلة وظيفياً.

كما وعد الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان[1] برفع عبء الحكومة عن ظهر الشعب من خلال تخفيضات ضريبية لخلق هيكل حوافز جمّده أسلافه بفرض ضرائب كبيرة. وانخفض فعلاً السقف الأعلى لمعدل ضريبة الدخل في الولايات المتحدة من ٧٠٪ إلى ٢٨٪.

إن ما وصل إليه المفكر الاقتصادي Duncan Green بضرورة تخلي الأغنياء عن جزء صغير من ثرواتهم لصالح الفقراء ما هو إلا تعريف مبسط للزكاة من وجهة النظر الاقتصادية الإسلامية.

وأكد هذه الحقيقة مدير معهد آدم سميث Madsen Pirie بخطأ ما وصل إليه الاقتصاد المالي العالمي بارتكازه على الضرائب كوسيلة تمويل.

---

[1] نورينا هرتس، مرجع سابق، ص 32. نقلا عن Peter Riddell, "The Thatcher Era And Its Legacy", pp. 112-3.

لذلك فإن إعادة تسليط الضوء على الاقتصاد المالي العالمي من وجهة نظر تقليدية وأخرى إسلامية بأسلوب رياضي سوف يساعد في تصحيح ما أفسده النظام العالمي الذي فرز الناس إلى طبقتين إحداهما فقيرة جداً والأخرى غنية جداً.

وإلا لماذا يتظاهر الملايين ضد أي اجتماع للثمانية الكبار G8 في موطنها؟ والتطاول على رموزها أمام الجميع؟

فلابد إذن أن هناك خلل جليّ لعليّ أستطيع بيانه بهذه الدراسة المقارنة.

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

مقدمة الطبعة الثانية

قالوا عن المال بأنه يمنحنا مظاهر الأشياء لا جوهرها، فبه نحصل:

١. على الطعام ولكن ليس على الشهية..

٢. على الدواء ولكن ليس على الصحة..

٣. على المرح ولكن ليس على السعادة..

فما الجدوى إذن من ملء الخزائن بالأموال؟

إن من حق الناس على من يرعى شؤونهم أن يعينوهم على إقامة حياة رغيدة، لأن الحياة نعيشها مرة واحدة فقط، وكل دقيقة تذهب لا يمكن تعويضها. وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الأمير راع، والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته[1]. وقوله: اللهم! من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه. ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به[2].

يمكن عنونة العقود الخمس الأخيرة بأنها مرحلة التوسع في الإنفاق، ويشمل هذا التوسع إنفاق القطاع العام، والإنفاق الحربي، والأخير يشكل أكبر نزيف عالمي للسيولة في العالم، فقبل عام ١٩١٤ كانت إنكلترا تشرف وتوجه نظام الذهب العالمي حتى أطلق عليه (نظام الإسترليني)، وبعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة النفقات العسكرية ضعف مركز بريطانيا في مجال الإقراض الدولي وازداد قوة

[1] صحيح البخاري
[2] صحيح مسلم

الولايات المتحدة الأمريكية المالية لتحتل المركز الأول في العالم. وقد عزا البروفسور (روبرت تريفن) مؤسس نظام النقد الأوربي وأستاذ الاقتصاد في جامعة (بال) جذور أزمة التضخم في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى المبالغ المالية الضخمة التي اضطرت واشنطن إلى إنفاقها أثناء الحرب الفيتنامية.

وما تشهده معاناة حكومات تصنف دولها بالمتقدمة دليل على فشل السياسات المالية وعجزها حيث باتت تلك الدول تصارع من أجل البقاء وهذا ما لم يذكره التاريخ سابقاً.

حماة بتاريخ ١-١-٢٠١٣

الفصل الأول
الاقتصاد المالي وأنموذج ابن خلدون

قسم ابن خلدون (٧٣٢–٨٠٨ هـ= ١٣٣٢–١٤٠٦ م) حجم واردات الدولة تبعاً لمراحل عمرها، فميز بين مرحلة نشوئها التي تتميز بانخفاض الواردات، ومرحلة نهايتها التي تتميز بزيادة الواردات. والسبب في ذلك برأيه، هو مدى التزام الدولة بتبني الاقتصاد المرتكز على الشرع الإسلامي الذي يتعلق بتنفيذ الحدود الشرعية. فيقول: "اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع[1] كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدِّين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت وكذا زكاة الحبوب والماشية وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية وهي حدود لا تتعدى"[2].

ويلخص ابن خلدون المراحل التي يمر بها الاقتصاد بالمراحل التالية:

أولا- مرحلة النشوء والتكون

رأى ابن خلدون أن سبب **قلة المتحصلات** هو: "المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافي عن أموال الناس والغفلة عن تحصيل ذلك إلا في النادر".

[1] جمع وزيعة وهي ما يتوزع على الأشخاص

[2] ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله الدرويش، دار يعرب بدمشق، 2004، ج1، الصفحات 468-473.

ثانيا - مرحلة زيادة نشاط الرعية الاقتصادي

نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي للناس فإن الموزع على الناس يصبح أقل ويكون مدعاة لزيادة نشاطهم في العمل مما يعني زيادة جباية المكوس (الضرائب) بازدياد ترف الدولة توسعاً[1].

[1] "نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها فإذا استمرت الدولة واتصلت وتعاقب ملوكها واحداً بعد واحد واتصفوا بالكيس وذهب سر البداوة والسذاجة وخلقها من الإغضاء والتجافي وجاء الملك العضُوض والحضارة الداعية إلى الكيس وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب كما نذكر بعد ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها إنما ثبت على الرعايا في الاعتمار".

ثالثا- مرحلة خمول الرعية

حيث يترتب على زيادة فرض الضرائب (المكوس) على الناس زيادة شعورهم بالظلم وعدم استفادتهم، فيعود ذلك وبالا على الدولة بسبب الركود الذي سيصيب اقتصادها جراء تكاسل الناس وخمولهم[1] .

رابعاً – تمادي الدولة في زيادة الضرائب (ضرب المكوس)

تزداد حاجة الدولة إلى الإنفاق العام بزيادة ترفها، لذلك تكون حاجاتها في بداية النشوء قليلة وكذلك إنفاقها، ثم بتزايد الحضارة يزداد إنفاقها فتستحدث أنواعاً

[1] "ذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبراً لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يفتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها وإذا فهمت ذلك علمت إلى أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه والله سبحانه وتعالى مالك الأمور كلها {فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} (83) سورة يس".

جديدة من الضرائب لزيادة وارداتها كفرض ضرائب على الدخل وضرائب على المبيعات، فيزداد العبء على الناس فتكسد أسواقها[1] .

كراهية دخول الحكومات مجال الاستثمار لما فيه من ضرر للرعية وإفساد للجباية:

يتمثل معنى السلطان وفق المفهوم المعاصر بالحكومة، وتتمثل الجباية بواردات الدولة من الأموال. فالحكومات تسعى لتعويض عجز ميزانياتها من خلال:

- فرض المكوس على مبيعات التجار للرعايا وعلى الأسواق، أو زيادة المكوس إذا كانت قد أُستحدثت من قبل.

[1] "فتكون لذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده فيكون خرجها وإنفاقها قليلاً فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها كثير عن حاجاتهم ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وعوائدها وتجري على نهج الدول السابقة قبلها فيكثر لذلك خراج أهل الدولة ويكثر خراج السلطان خصوصاً كثرة بالغة بنفقته في خاصته وكثرة عطائه ولا تفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى زيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع أولاً كما قلناه ثم يزيد الخراج والحاجات والتدريج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال والقاصية فتقل الجباية وتكثر العوائد ويكثر بكثرتها أرزاق الجند وعطاؤهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدراً معلوماً على الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع في أموال المدينة وهو مع هذا مضطر لذلك بما دعاه إليه طرق الناس من كثرة العطاء من زيادة الجيوش والحامية وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة فتكسد الأسواق لفساد الآمال ويؤذن ذلك باختلال العمران ويعود على الدولة ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل. وقد كان وقع منه بأمصار المشرق في أخريات الدولة العباسية والعبيدية كثير وفرضت المغارم حتى على الحاج في الموسم وأسقط صلاح الدين أيوب تلك الرسوم جملة وأعاضها بآثار الخير وكذلك وقع بالأندلس لعهد الطوائف حتى محى رسمه يوسف بن تاشفين أمير المرابطين وكذلك وقع بأمصار الجريد بإفريقية لهذا العهد حين استبد بها رؤساؤها والله تعالى أعلم".

- مقاسمة العمال والجباة، وامتكاك (أي امتصاص) عظامهم.
- ممارسة التجارة والزراعة، وهو ما يستقيم معه رخاء الدولة ومصالح الرعية، وليس الوفاء بحاجة بيت المال[1] .

ويدين ابن خلدون هذا السلوك من قِبَل الحاكم ويصفه بأنه "غلط عظيم وإدخال للضرر على الرعايا من وجوه متعددة" . ويتلخص بما يلي:

- مضايقة الرعايا من الفلاَّحين والتجار لعدم التكافؤ بين رأس مال السلطان، ورؤوس أموالهم المحدودة مما يدخل على النفوس من ذلك غمٌ ونكدٌ.
- لا يجد السلطان من يناقشه في شرائه فيبخس الأثمان على من يشتري منهم.
- يقوم بإرغام التجار على شراء غلاَّته من زرع وخلافه، وغالباً ما تبقى تلك البضائع بأيديهم فترة طويلة تحسباً لتحسن السوق، فإذا دعتهم الضرورة إلى شيء من المال باعوا تلك السلع بأبخس الأثمان. ويستطرد ابن خلدون في

[1] "اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم كما قدمنا ذلك في الفصل قبله وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس إن كان قد استحدث من قبل وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك عظامهم لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة، فمضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوان والبضائع وتيسير أسباب ذلك فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد".

سياق هذا المقام قائلاً: (وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه، فإذا انقبض الفلاَّحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة، أو دخلها النقص المتفاحش).

موارد الدولة

يرى ابن خلدون أن إيرادات الدولة من أعمالها أقل من وارداتها من جبايتها للضرائب، وهو لا يشجعها على التمادي في الاستثمار المباشر بل يرى ترك ذلك لأفرادها والاكتفاء بالسهر على مصالحهم وشؤونهم[1]. وسبيل تثمير الدولة لأموالها

[1] وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل ثم إنه ولو كان مفيداً فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع فإنه من البعيد أن يوجد فيه من المكس ولو كان غيره في تلك الصفقات لكان مكسها كلها حاصلاً من جهة الجباية. ثم فيه التعرض لأهل عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصهم فإن الرعايا إذا قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات وكان فيها تلاف أحوالهم.

هي بتحقيق العدل بين أصحاب الأموال[1] . ومفهوم العدل في أهل الأموال يكون[2] بِـ:

- تأمين أموال الناس، وعدم مصادرتها، وإفساح المجال أمامهم للنشاط التجاري والزراعي والإنتاج، وعدم فرض المكوس، ومراقبة السلطان لأنصاره وحاشيته من مضايقة أصحاب النشاط الاقتصادي، وكأنَّما يُنبِّه ابن خلدون إلى أنَّ رأس المال ينشط حيثُ العدل والأمن والاستقرار، ويهرب ويختفي حيثُ الظُّلم والفساد والفوضى والمصادرات.
- امتناع الحكومات عن التجارة والفلاحة ومنافسة العاملين بها في أنشطتهم وحركتهم.

---

[1] واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها فتعظم منها جباية السلطان وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة وقد ينتهي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم ويفرضون لذلك من الثمن ما يشاءون ويبيعونها في وقتها لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضون من الثمن وهذه أشد من الأولى وأقرب إلى فساد الرعية واختلال أحوالهم وربما يحمل السلطان على ذلك من يداخله من هذه الأصناف أعني التجار والفلاحين لما هي صناعته التي نشأ عليها فيحمل السلطان على ذلك ويضرب معه بسهم لنفسه ليحصل على غرضه من جمع المال سريعاً ولا سيما مع ما يحصل له من التجارة بلا مغرم ولا مكس فإنها أجدر بنمو الأموال وأسرع في تثميره ولا يفهم ما يدخل على السلطان من الضرر بنقص جبايته فينبغي للسلطان أن يحذر من هؤلاء ويعرض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه والله يلهمنا رشد أنفسنا وينفعنا بصالح الأعمال والله تعالى أعلم.

[2] بلعزوز، د. علي، وعبد الكريم قندوز، مبدأ الضريبة يقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر، ورقة عمل مقدمة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بمدريد نوفمبر 3-5 2006، .www.kantakji.com

- بعض ما يقوم به ذوي النفوذ (المتغلّبين) الذين يشترون السلع ثُم يفرضون عليها من الأثمان المجحفة ما يشاءون.

محددات نموذج ابن خلدون

تتلخص محددات النموذج بأمرين هما:

١. تناسب واردات الدولة في بدايتها مع المقاصد الشرعية، ثم دخولها مرحلة الترف الاستهلاكي بصرف أموال باهظة، مما يضطرها إلى جباية أموال لتمويل إنفاقها، وبازدياد الترف تتعدد الضرائب والمكوس لتأمين الموارد اللازمة لسد حاجاتها المتنامية فتخالف بذلك المقاصد الشرعية مما يُؤذِن دخولها مرحلة انتهاء بحبوحة العيش وبدء مرحلة الضنك والأزمات الاقتصادية من فقر وبطالة وكساد وتخلف. وينعكس ذلك بخيبة آمال رعيتها في الإنتاج فينهار مجتمع الاستثمار والطبقة الطفيلية معاً.

٢. التوسع في الضرائب (بما فيها ضرائب القيمة المضافة VAT) ودخول الحكومة دنيا الأعمال بمزاحمة أفرادها مما يؤدي إلى هجرهم لمختلف الأنشطة الاقتصادية. الأمر الذي يجبر الحكومات على رفع معدلات ضرائبها لجبر نقص الحصيلة وصولاً إلى إيجاد الفرد السلبي أو ما عبّر عنه ابن خلدون بمرحلة "نقص العمران بذهاب الآمال".

وبناء على ما سبق، فإن منحنى (الضريبة تقتل الضريبة) عند ابن خلدون يمتاز بمرحلتين[1]:

[1] بلعزوز، مرجع سابق.

المرحلة الأولى: علاقة طردية بين المعدلات الضريبية والحصيلة الإجمالية: فقد ذكر ابن خلدون أنه "إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها". وهذا مؤداه:

١. تؤدي المعدلات الضريبية المنخفضة إلى تنشيط العمل (وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه) وهو ما يعبر عنه اقتصادياً **بالأثر التحريضي** للضرائب.

٢. يدفع الأثر التحريضي إلى زيادة الأوعية الضريبية التي تُدفع منها الضرائب (فيكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم).

٣. وبالتالي زيادة الحصيلة النهائية للضرائب (وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها).

المرحلة الثانية: علاقة عكسية بين المعدلات الضريبية وحصيلة الضرائب: فبعدما تصبح المعدلات الضريبية مرتفعة جداً تؤدي إلى أثر عكسي للأثر السابق (التحريضي)، والسبب في ذلك قوله: "يزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثر لهم الجباية ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب كما نذكر بعد، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها إنما تثبت على الرعايا كأنها عادة مفروضة. ثم تزيد إلى الخروج

عن حد الاعتدال فتذهب غبطة الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها" .

ويقول أيضاً: "وربما يزيدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ويحسبونه جبراً لما نقص حتى تنتهي كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعتمار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة المرجوة به.

فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها" .

الفصل الثاني
الاقتصاد المالي وأنموذج Laffer

اعتبر Arthur Laffer عام ١٩٧٤ أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي تدفع القطاع العائلي وقطاع الأعمال إلى إنقاص وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. وقد طبقت هذه الأفكار في عهد الرئيس الأمريكي ريغان في الإصلاح الضريبي (للسنوات ١٩٨٢-١٩٨٦ حيث شغل (لافر) مستشاره الاقتصادي) بهدف خفض المعدلات الضريبية تدريجيا لحفز النمو الاقتصادي.

وفعلاً أثبت (لافر) صحة أفكاره من خلال النتائج الايجابية التي حققها الاقتصاد الأمريكي آنذاك. ففي عام ١٩٨٢ ارتفع معدل دخل الفرد من ٢٨٪ إلى ٧٠٪.

ولقد خفضت الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير خلال القرن الماضي ثلاثة مرات في عهد كل من:

١. هاردنغ وكوليدج: في منتصف العشرينات.

٢. كينيدي: في منتصف الستينات.

٣. ريغان: في أوائل الثمانينات.

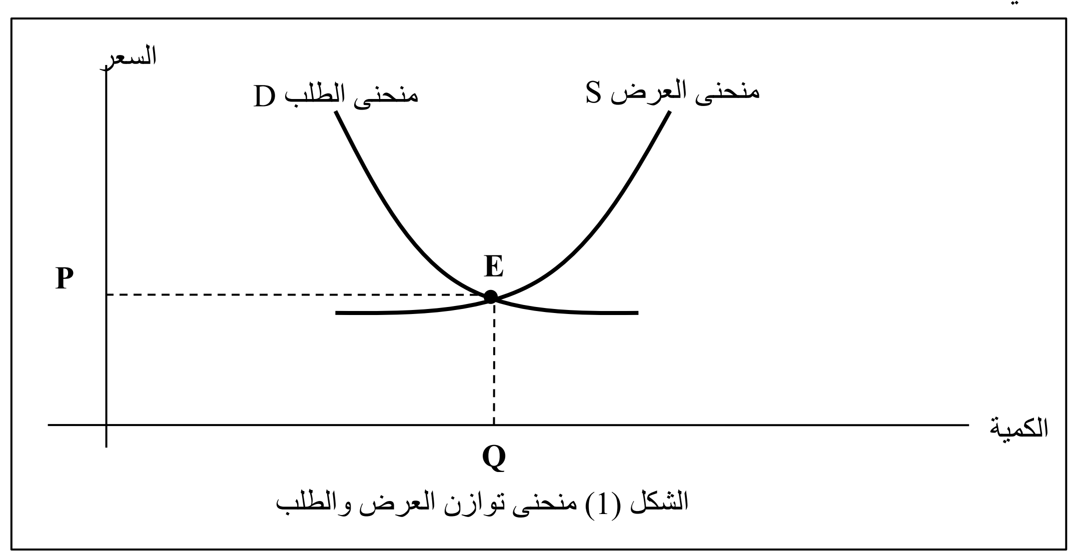
يفيد منحنى (لافر) بتحليل تأثيرات السياسات الضريبية على المدى الطويل (ويُقدر هذا المدى بِـ ٢٠٠ سنة وفق بعض الحسابات)، فهو يُظهر الارتباط بين معدلات الضرائب وإيراداتها. لذلك فإن سياسة الواردات (من الضرائب) لا توضع بمعزل عن سياسة الإنفاق لأن مجموع الإنفاقات يؤثر في النشاط الاقتصادي وبالتالي على الواردات المحصلة من سياسة الضرائب.

فما الذي يُحدد عائدات الضرائب حتى نستطيع فهم تأثيرات سياسة الضرائب؟

إن الاعتماد على مؤثرات النمو للسياسات المالية هي طريقة ينتهجها المدافعون عن خفض الضرائب على دخل الشركات والأفراد، لاعتقادهم أن ذلك حافزٌ لزيادة استثمارات القطاع الخاص.

ولا يخفى على أي اقتصادي أن الضرائب تعدل سعر وكمية وتوازن السلع التي تُفرض عليها الضرائب، وهذا من أبسط قواعد الاقتصاد المالي.

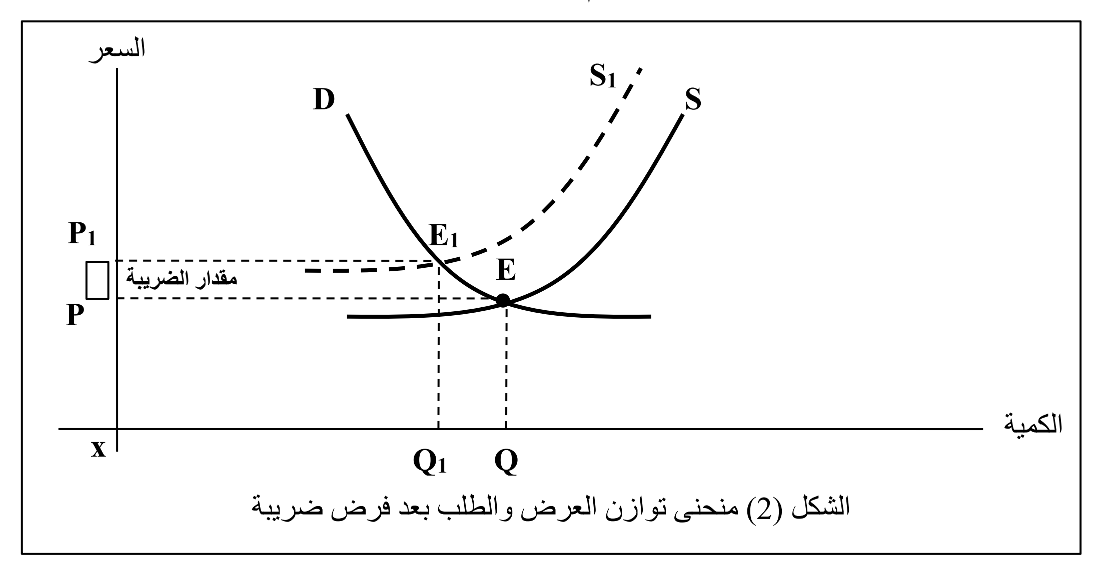
إن أسعار السلع وكمياتها تتحدد عموماً بتحقق التوازن بين العرض والطلب عليها في الأسواق، الشكل (١).



الشكل (1) منحنى توازن العرض والطلب

إن فرض ضريبة على سلعة ما (x) سيولد حاجزاً بين السعر الذي يدفعه طالبو هذه السلعة والسعر الذي يقبل به العارضون وهو يُعادل ($P - P_1$). لذلك فإن توازن السلعة (x) سينخفض من (Q) إلى (Q_1)، وسيرتفع السعر من (P) إلى


(P_1) حيث أن $P_1 = P + t$. إذا لم يكن الطلب أو العرض غير مرن، الشكل



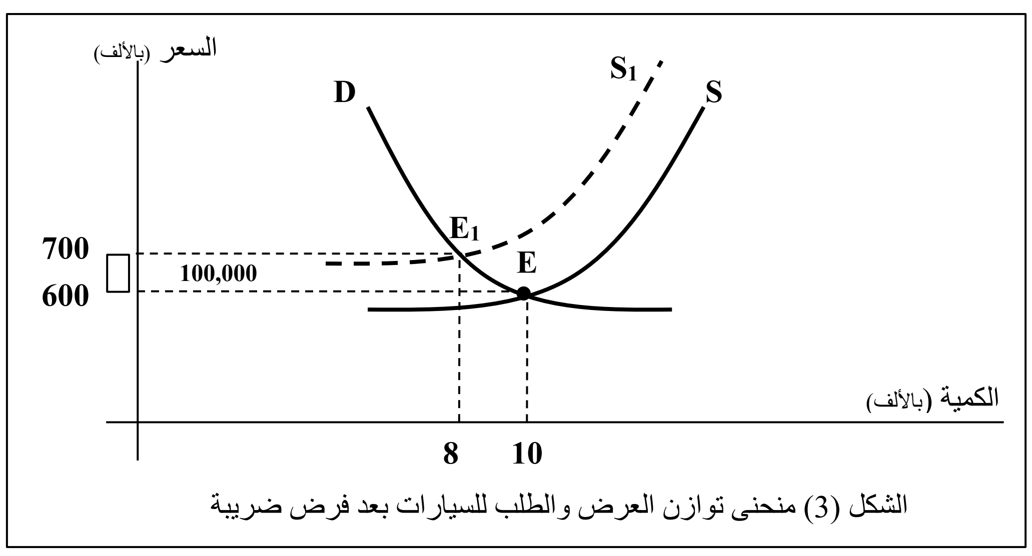
الشكل (2) منحنى توازن العرض والطلب بعد فرض ضريبة

(٢).

مثال:

لنفرض أن كمية السيارات المعروضة من نموذج معين يبلغ ١٠٠٠٠ سيارة، ونتيجة لعوامل العرض والطلب تحددت قيمتها بمبلغ قدره ٦٠٠٠٠٠ ليرة.

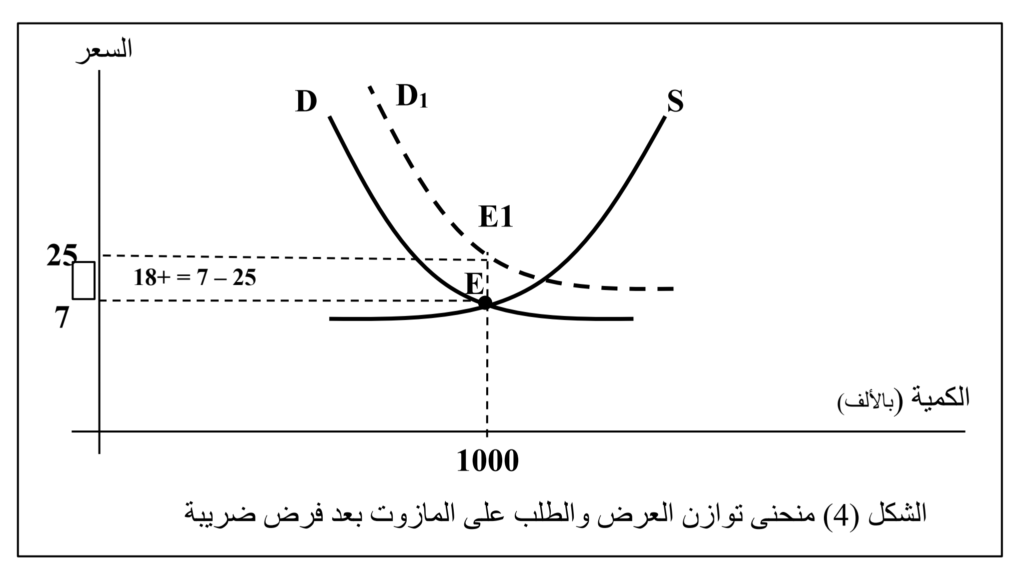
فإذا فرضت الحكومة ضرائب (بغض النظر عن مسمياتها) بمقدار ١٠٠٠٠٠ ليرة على كل سيارة، وبما أن سلعة السيارات مرنة في طلبها (قد تكون في بعض المراحل غير مرنة عند تقييد استيراد هكذا مادة وارتفاع الطلب المحلي عليها)، فإن سعرها (س1) سيصبح ٧٠٠٠٠٠ ليرة مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها إلى ٨٠٠٠ سيارة وذلك لانزياح منحنى العرض (ع) إلى المنحنى (ع1)، الشكل (٣).



الشكل (3) منحنى توازن العرض والطلب للسيارات بعد فرض ضريبة

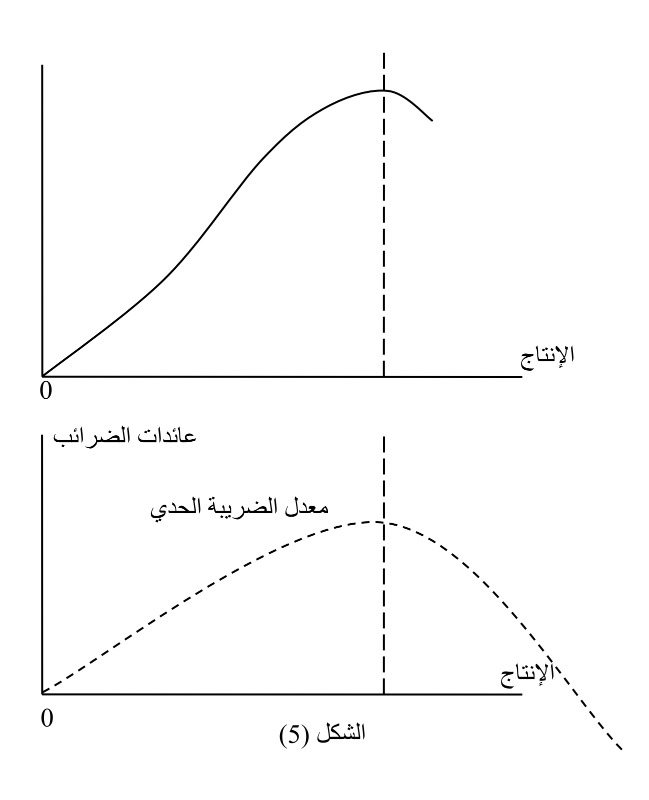
أما في حال فرض ضرائب على سلع غير مرنة كالمحروقات مثلا دون عرض كميات إضافية في السوق فإن ذلك سيؤدي إلى تحرك منحنى الطلب من (ط) إلى نقطة أبعد (ط1) لانعدام مرونة العرض لدى الحكومة في إنتاج أو عرض كميات إضافية. والنتيجة هي ارتفاع السعر دون زيادة في الإنتاج، الشكل (٤).

أما سلوك الأفراد فسيظهر على شكل مواجهة تضخم في الأسعار وانخفاض في الدخل لعدم مقدرتهم الاستغناء عن هذه السلعة. ويستطيع البعض منهم نقل هذه التكاليف الإضافية الناجمة عن ارتفاع السعر إلى آخرين من خلال رفع أسعار سِلَعِهِ أو خدماته إذا كان ذلك متاحاً، فتتجه الأسعار (عُموماً) نحو مزيد من الصعود أي مزيد من التضخم.



الشكل (4) منحنى توازن العرض والطلب على المازوت بعد فرض ضريبة

وبازدياد معدلات الضرائب على سلعة ما تزداد عائداتها الضريبية باضطراد ويتناقص الطلب عليها فتتناقص كميات طلبها. لكن سعرها لا ينخفض بانخفاض



الشكل (5)

الطلب لاحتوائه على جزء ثابت يعادل الضرائب المفروضة عليه، وبالتالي يُحجم العارضون عن عرض المزيد من هذه السلعة لتناقص الطلب عليها.

فإذا كانت السلعة مستوردة وتكلفتها أقل من الأسعار المعروضة في السوق فيستطيع عارضوها (المستوردون) التحكم بالكميات المستوردة تلبية للطلب المحلي لأن مصالحهم مازالت محققة.

أما إذّا كانت السلعة منتجة محلياً فإن المنتجين سيتجهون إلى خفض إنتاجهم بشكل جزئي ريثما تستقر الأسعار، مما يؤدي إلى بطالة جزئية قد تتحول إلى كاملة إن استمرت الأوضاع على حالها أو ساءت. فيتحولون آنذاك إلى مصادر أخرى.

وبالعودة إلى دراسة إيرادات الضرائب من السلعة (X) فإن النتيجة هي انخفاضها بمعدل متناقص ثم بمعدل متزايد، وقد تتوقف نهائياً، الشكل (٥). حيث تبدأ عائدات الضرائب من النقطة (٠) ثم تأخذ بالازدياد وعند نقطة التحول تكون قد وصلت إلى حدها الأعظمي ثم تبدأ بالتناقص لتعود إلى النقطة (٠) ثانية بسبب خروج السلعة (أو المُنتج) من دائرة الإنتاج.

تحتسب واردات الضرائب المحصلة بفارق مساحة المستطيلين الناتجة عن الشكل (٢):

وتعادل مساحة المستطيل:

$$V = Q \, . \, P \quad (Q, E, P, X) \qquad (1)$$

وتعادل مساحة المستطيل:

$$V_1 = Q_1 \, . \, P_1 \quad (Q_1, E_1, P_1, X) \qquad (2)$$

فترتفع إيرادات الضرائب مبدئياً عندما ترتفع معدلات الضريبة من مستويات منخفضة لأن معدل الضريبة يوثر في الواردات المحصلة، ثم تبدأ واردات الضريبة بالتناقص لأن تأثير الكمية يسيطر على تأثير معدل الضريبة.

يتحدد المعدل الذي تتحقق عنده نقطة تعظيم الواردات[1] فيما إذا كانت معدلات الضريبة لمنتج ما ستزداد أم ستنخفض عن المستويات الحالية. وتعتمد الإجابة (جزئياً) على مرونة العرض والطلب النسبية، وعلى حساسية الكمية المطلوبة أو المعروضة نسبة لتغير الأسعار.

وبشكل عام، كلما نقصت مرونة المنحنى وزاد انحداره، كلما ارتفع معدل الضريبة الذي يعظم الواردات. وتبقى هذه العلاقة مستمرة لأن النسبة المئوية للتخفيض في الكمية تتجه لأن تصبح أصغر وأقل لتفرض تغيراً معيناً في معدل الضريبة فيما لو أن المنحني أكثر مرونة.

وكقاعدة فإن منحنيات العرض والطلب تميل لأن تصبح أقل مرونة.

ويمكن تمييز الحالات التالية:

١. إذا كانت (Q) مرنة فإن (P) غير مرن.

٢. إذا كانت (Q) مرنة فإن (P) مرن.

٣. إذا كانت (Q) غير مرنة فإن (P) غير مرن.

٤. إذا كانت (Q) غير مرنة فإن (P) مرن.

وبناءً عليه فإن قيمة الضريبة تعادل قيمة السلعة مضروباً بمعدل الضريبة:

[1] إن نقطة تعظيم عائد الضرائب تعتبر من الأمور المقدسة عند صانعي السياسات.

$$t = V . t \% \qquad (3)$$

وبالتالي فإن القيمة الجديدة للسلعة تعادل :

$$V_1 = V + t \qquad (4)$$

بتعويض (٣) في (٤) ينتج :

$$V_1 = V + (V . t\%) \qquad (5)$$

وبتعويض (٣) في (٥) فإن قيمة السلعة X بعد فرض الضريبة تحسب بالعلاقة :

$$V_1 = Q . P . (1 + t\%) \qquad (6)$$

وبالعودة إلى الشكل (٢) نستنتج :

$$V = (Q \pm \Delta Q) . (P + \Delta P) \qquad (7)$$

$$P \geq 0$$

وبالعودة إلى حالات الكمية والمرونة نجد ما يلي :

ا. إذا كانت (Q) مرنة فإن $(0 \geq \Delta Q)$ (ينخفض الطلب على السلعة أو يثبت) .

ب. إذا كانت (Q) غير مرنة فإن $(0 \leq \Delta Q)$ (يزداد الطلب لخوف المستهلكين مما يدفع السعر نحو مزيد من الارتفاع) .

ج. إذا كان (P) مرن فإن $(0 = \Delta P)$ (تعوض الزيادة بخفض أرباح المنتجين) .

د. إذا كان (س) غير مرن فإن $(0 < \Delta P)$ (يتم رفع الأسعار) .

إن الحالة (أ) تؤثر على جانب العرض كما يلي :

في المدى القصير :

- انخفاض (Q)
- انخفاض (V)
- انخفاض (t)

في المدى الطويل :

- انكماش
- انخفاض الدخل
- انخفاض (t)

أما الحالتان (ب) و(د) فتؤثران على جانب الطلب كما يلي :

في المدى القصير :

- انخفاض الدخل الحقيقي

في المدى الطويل :

- انخفاض الدخل الحقيقي
- انخفاض الطلب
- انكماش
- انخفاض الدخول
- انخفاض (t)

أما الحالة (ج) فتؤثر على جانب العرض كما يلي :

في المدى القصير :

- خفض السعر السلعة (x)
- انخفاض الربح لا يوجد أي أثر على (t)

في المدى الطويل :

- انخفاض أرباح المستثمر (تميل منحنيات الطلب والعرض لتصبح أقل مرونة)
- انخفاض الإنتاجية
- انخفاض (t)
- بطالة جزئية
- خروج من الإنتاج
- توقف (t)
- بطالة كاملة

إن النشاط الذي فُرضت عليه ضريبة ما يصبح أكثر تكلفة بالمقارنة مع الأنشطة التي لم تفرض عليها ضرائب، ما يجعل كمية الأنشطة التي فرضت عليها ضرائب تنخفض مقارنة بالأنشطة الأخرى .

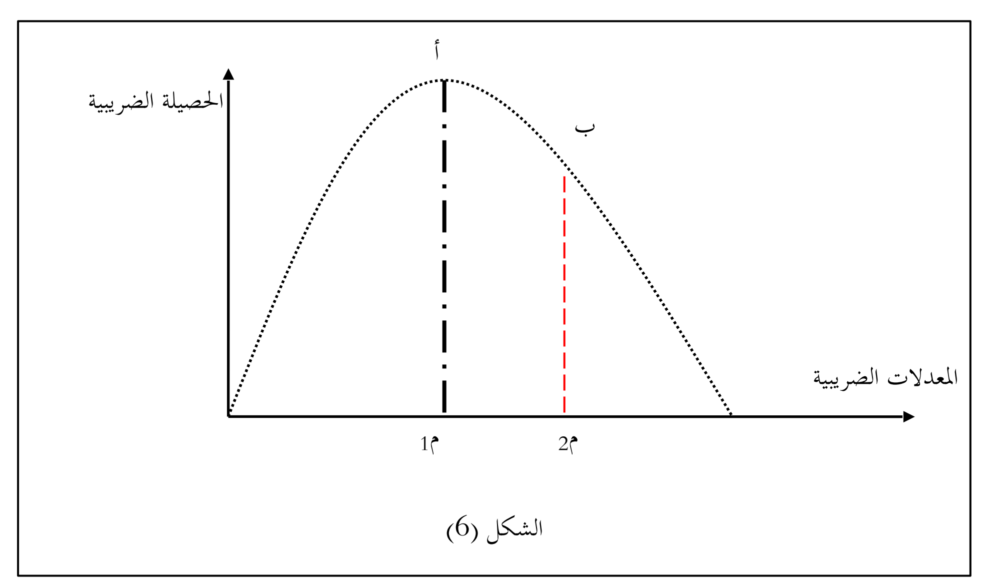
فإذا استخدمت الحكومة الواردات لشراء السلع التي تفرض عليها ضرائب، فإن الطلب على تلك السلع سيزداد، ومن ثم تعويض النقص الناجم عن زيادة الضريبة . وبالتالي سترتفع واردات الضرائب ومعدلاتها . أما إذا استخدمت

الواردات لتكوين مخزون رأسمالي فإن عرض السلعة (x) ربما يزداد، وسيعوض أي نقص في الكمية، وستتجه معدلات الضرائب إلى الارتفاع.

يتلخص[1] نموذج (لافر) بأن (الضريبة تقتل الضريبة)، لأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، وصولا إلى نقطة تسمى **نقطة العتبة** بعدها تؤدي كل زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة، الشكل (٦).

١. فعندما يكون معدل الضريبة في المستوى (م1) تكون الحصيلة الضريبية عند أعظم قيمة لها (النقطة أ).

٢. إذا انتقلنا من المعدل (م1) إلى المعدل الأكبر (م2) فان الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).



الشكل (6)

[1] بلعزوز، مرجع سابق.

لذلك فإن الكثير من الضرائب سيقتل الضريبة وعندما ترى الدولة انخفاض حصيلتها الضريبية فسوف تقوم بخفض إنفاقها، وسوف يتخلى المستثمرون عن المزيد من الاستثمارات لأن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة سيتم اقتطاعه على شكل ضرائب فيبدأ النشاط بالتراجع. ويُقال نفس الشيء عن قطاع العمل، فكلما كان العمل أقل كلما كان الدخل أقل، والنتيجة النهائية أن الدولة تجبي ضرائب أقل مما كانت عليه قبل زيادة معدلاتها.

وعلى العكس إذا ما تم تخفيض الضرائب فسوف تشجع الاستثمارات للحصول على أرباح أكبر (لأنها ستكون أقل عرضة للضرائب) وهذه الزيادة المضطردة في الأنشطة تؤدي إلى تشكيل مزيد من الثروات الجديدة يستفيد منها كل الذين ساهموا فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهم: العاملون والمقرضون والمساهمون والمؤسسات والإدارات.

وتكون النتيجة النهائية انتعاش الاقتصاد العام، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي وحصول الدولة على حصيلة ضريبية تتجاوز تلك التي كانت تحصل عليها قبل تخفيض الضرائب.

أثر الضريبة على تقسيم أوقات العمل (الراحة والنشاط)

تؤدي الضرائب عموماً إلى تشويه الأسعار النسبية، وهي سبب رئيسي في الإحباط وعدم الإقدام على العمل بصفة عامة. لأن الأفراد يتصرفون في تقسيم أوقاتهم من خلال نوعين من الأنشطة:

- الراحة: ونقصد بها الأنشطة المنزلية غير الخاضعة للضريبة.

- العمل: وهو النشاط الخاضع للضرائب.

مثال[1]: بفرض أننا في مجتمع ليس فيه ضرائب، وأن فلاحاً يعتمد على محصول قمحه، يجنيه ثم يبيعه في السوق. فيُدرّ له ١٠٠ دينار في الساعة (مثلاً). مما يُمكّنه من شراء الضروريات التي يحتاجها (وليكن الخبز مثلاً) بسعر ٣٣ ديناراً للكيلوغرام. فإذا كان بإمكانه إنتاج الخبز بنفسه ويلزمه لأجل ذلك نصف ساعة. فإن الخيارات المتاحة أمامه هي:

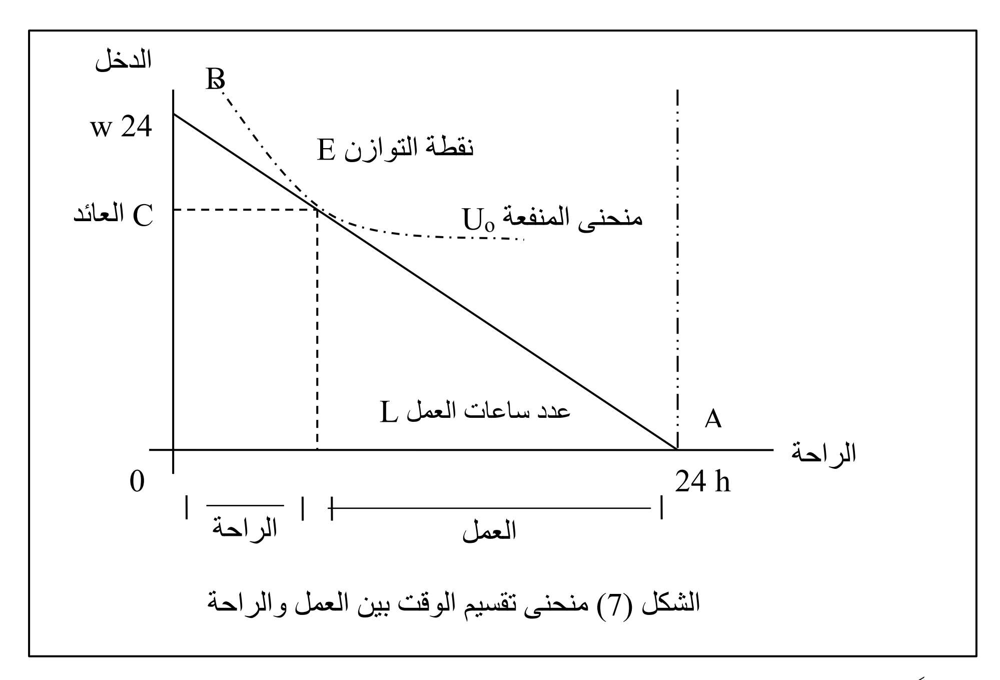
١. إما أن يشتري الخبز من السوق، وهذا يكلفه ٢٠ دقيقة عمل (أي الوقت الذي ينبغي عليه عمله للحصول على ما مقداره ٣٣ دينارا من إنتاجه للقمح).
٢. وإما أن ينتج هو ما يحتاجه، وهذا ما سيكلفه ٥٠ دينارا (بدلالة إنتاج القمح بأسعار السوق).

إن الخيار الأفضل لهذا الفلاح هو التخلي عن الاكتفاء الذاتي، وبيع قمحه ثم شراء ما يحتاجه من السوق. وفي هذه الحالة فإن الإنتاج الجاري يكون قد ارتفع بمقدار ٣٣ دينارا من القمح و٣٣ دينارا من الخبز.

فإذا فرضت الدولة ضريبة ثابتة مقدارها ٥٠٪، فإن ساعة إنتاج واحدة تعني حصول الفلاح على ١٠٠ دينار كدخل اسمي، وسيكون دخله الحقيقي ٥٠ ديناراً وتذهب الخمسين الأخرى كاقتطاع إجباري للدولة.

---

1 *Philippe Lacoude,L'effet De Laffer En France Au Cours Des Années 1980 , www.libres.org/francais/dossier/impot/impots_p1_ecrits.htm*



الشكل (7) منحنى تقسيم الوقت بين العمل والراحة

وتبعاً لذلك تتغير الخيارات المتاحة أمام هذا الشخص، وتصبح كما يلي:

١. إما أن ينتج القمح من أجل شراء الخبز.

٢. أو أن يقوم هو بتحويل إنتاجه من القمح إلى خبز.

في الحالة الأولى سيحتاج ٤٠ دقيقة عمل، وفي الثانية ٣٠ دقيقة (كما في المثال الأول).

وسيكون خياره الأمثل للإنتاج بالاكتفاء الذاتي، مما سيُنقص الإنتاج الجاري ما قيمته ٣٣ ديناراً من القمح و٣٣ ديناراً من الخبز.

يمكن تمثيل ما سبق بيانياً بين العمل والراحة والدخل (الشكل ٧)، فكل شخص لديه ٢٤ ساعة متاحة يومياً.

فإذا عمل الشخص ٢٤ ساعة فإن دخله في أعظم نقطة = ($24.w$)، والراحة صفر.

ويـكون دخـله صـفراً إذا كـانـت الـراحـة ٢٤ سـاعـة. حـيث أن w هـي مـعدل أجـر الساعة.

تمثل كل النقاط التي تقع على المستقيم AB نقاطاً ممكنة.

تمثل النقطة E نقطة التوازن، حيث تتساوى عندها المنفعة الحدية لساعة العمل الأخيرة (L) مع المنفعة الحدية لساعة الراحة الأخيرة (C).

يمثل منحنى المنفعة U_o ميل المستقيم AB عند النقطة E.

الضريبة وعرض العمل

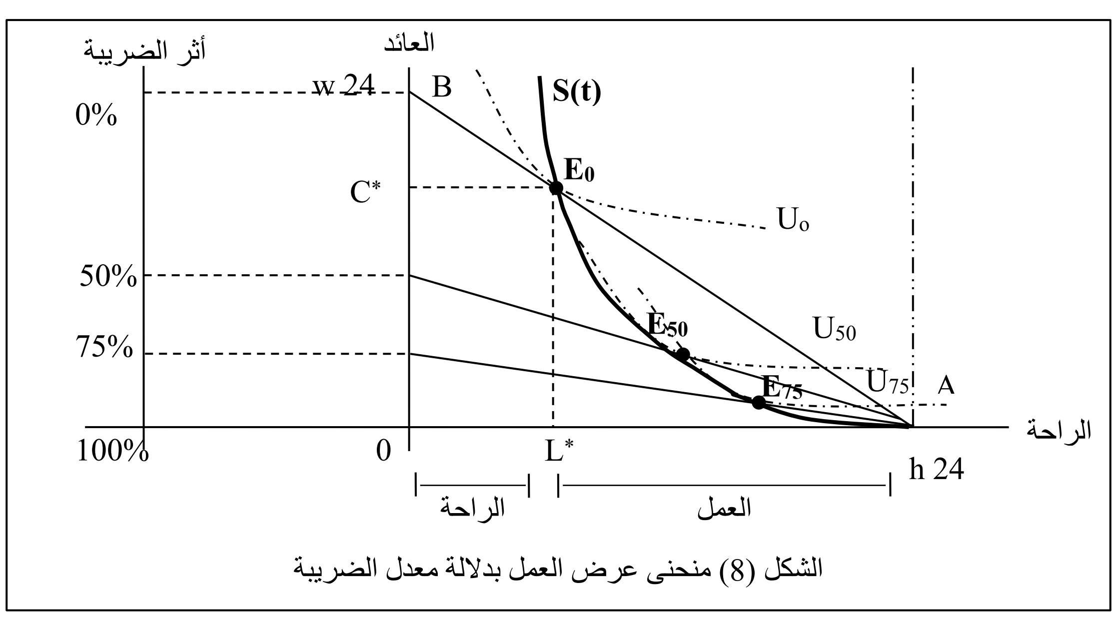
تؤثر الضرائب سلباً على معدل الأجر w، فمن أجل معدل ضريبة نسبية t، يكون معدل الأجر الحقيقي $w(1-t)$.

فإذا كان $w = 100$ دينار في الساعة ومعدل الضريبة ٢٥٪، فإن معدل الأجر الحقيقي يساوي ٧٥ ديناراً في الساعة.

تؤدي الزيادة في معدل الضريبة t (الشكل ٧) إلى انتقال النقطة B نحو الأسفل.

تمثل نقطة التوازن الجديدة $E(t)$ من أجل كل معدل ضريبة جديد.

إن المنحنى الذي يصل بين مختلف نقاط التوازن $E(t)$ هو منحنى عرض العمل $S(t)$ بدلالة معدل الضريبة.

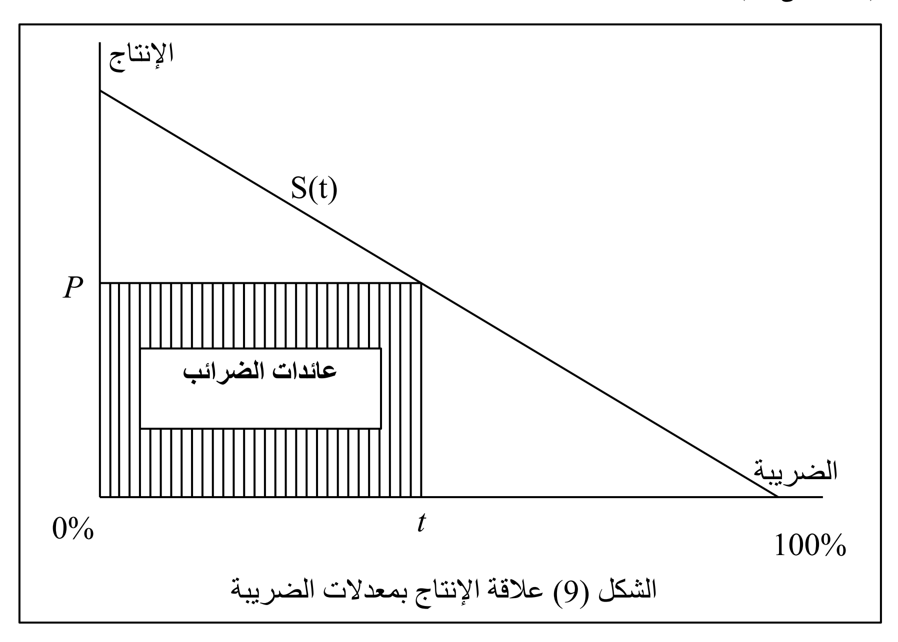


الشكل (8) منحنى عرض العمل بدلالة معدل الضريبة

يبين منحنى $S(t)$ أن عرض العمل يتناقص عكساً مع تزايد المعدل الحدي للضرائب.

وبما أن منحنى الإنتاج مرتبط بعرض العمل فإنه يتناسب بصورة عكسية مع ازدياد معدل الضريبة.

وينعدم مستوى عرض العمل عند معدل ضريبة ١٠٠٪ وينعدم مستوى الإنتاج عند هذا المستوى الضريبي. لذلك يتناقص مستوى الإنتاج بشكل منتظم من C^* إلى (الصفر) بنفس الوقت الذي تمر فيه الضريبة من (الصفر) إلى معدل ١٠٠٪، (الشكل ٩).

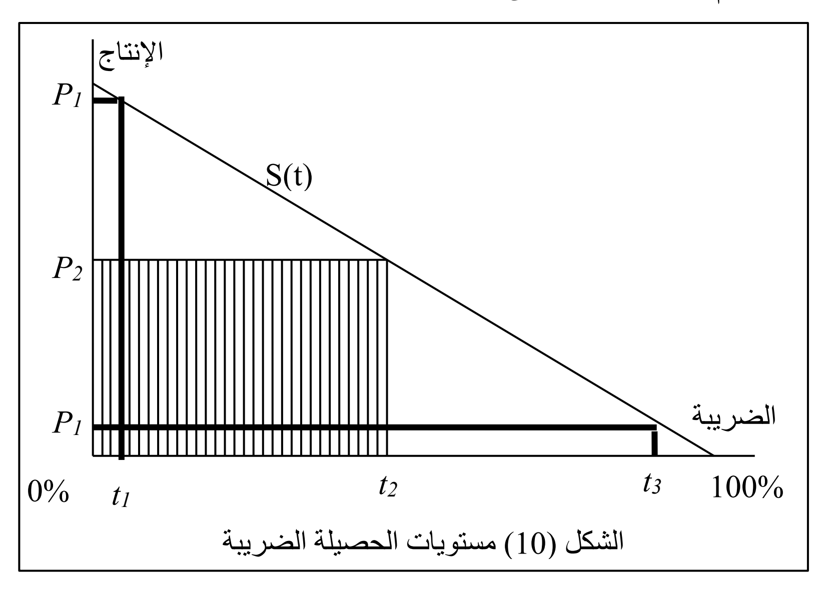


الشكل (9) علاقة الإنتاج بمعدلات الضريبة

وتفسير ما سبق أن الأفراد إذا أجبروا على تحويل كل إنتاجهم إلى الدولة، فسيفضلون التوقف عن العمل نهائيا، أو على الأقل تحويل نشاطهم من الإطار القانوني إلى السوق السوداء ويتم ذلك بدرجات مختلفة في جميع المجتمعات.

وبناء على ذلك:

١- يتناقص منحنى الإنتاج بانتظام مع معدلات الضريبة بين القيمتين (الحدين) للمعدلين ٠٪ و ١٠٠٪. لذلك أمكن تمثيل منحنى الإنتاج على شكل خط مستقيم متناقص (الشكل ٩).



الشكل (10) مستويات الحصيلة الضريبة

٢- يربط منحنى (لافر) بين مستويات الحصيلة الضريبية للدولة ومعدلاتها. فالحصيلة تكون معدومة عندما يكون معدل الضريبة معدوماً، ثم تتزايد حسب تزايد المعدل قبل أن تتناقص إلى الصفر (٠) من أجل معدل ضريبة ١٠٠٪ وتفسير ما سبق أن حصيلة الدولة الضريبية تعادل مساحة المستطيل المظلل (الشكل ١٠). وهي مساحة صغيرة نسبة للمعدلات المنخفضة أو المرتفعة (حيث يؤول عرض المستطيل إلى الصفر بينما يؤول طوله إلى قيمة منتهية).

٣- تكون الحصيلة الضريبية عظمى عندما تكون مساحة المستطيل عظمى.

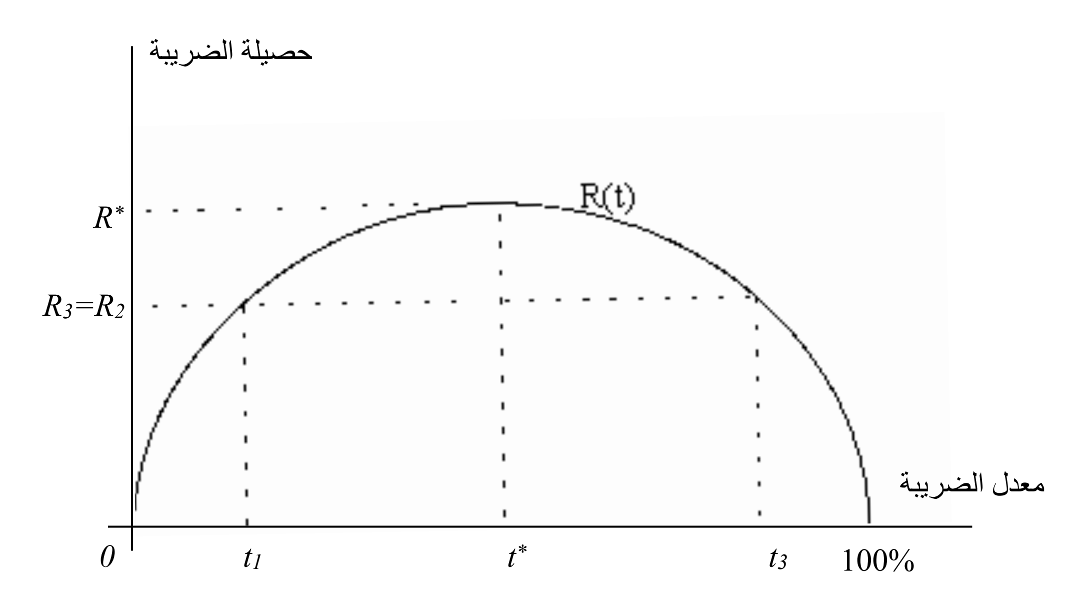
٤- يوضح (الشكل ١٠) مقارنة الحصيلة الضريبية (مساحات المستطيلات) الناتجة عن معدلات مختلفة للضرائب، فتزداد المساحة المظللة مع معدلات الضريبة ثم تتناقص بعد ذلك إلى الصفر.

أما العلاقة بين الحصيلة الضريبية والمعدلات الضريبية، فيمكن تلخيصها بالآتي:

١- ينتج منحنى (لافر) عن ربط الحصيلة الضريبية للدولة (R) مع معدلات الضريبة (t_i)، الشكل (١١).

٢- يوضح المنحنى أنه ابتداء من معدل ضريبة t^* تنتج فإن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى تراجع الحصيلة الضريبية.

٣- لا يحدد منحنى (لافر) مقدار تغير الحصيلة الضريبية للدولة عند تغير معدلات الضريبة المعطاة.



الشكل (11) العلاقة بين الحصيلة الضريبية والمعدلات الضريبية (Laffer Curve)

ونتيجة لما سبق فإن منحنى (لافر) يعبر عن سلوك الأفراد باستعدادهم للعمل أكثر عند زيادة دخولهم الحقيقية. وهذا أمر بديهي يطابق الواقع العملي، مما يعني أن زيادة المعدلات الضريبية تؤدي إلى خفض الحصيلة بعد مستوى معين.

وأخيراً لفهم منحنى (لافر) لابد من معرفة كيفية إنفاق الحكومة لعائداتها الضريبية: هل هي الاستهلاك أم في الاستثمار أم في التحويلات[1]؟

إن الحكومات تقوم عادة بإنفاق وارداتها الضريبية في عدة مجالات، وإن فرضها الضرائب على جميع الأنشطة سيؤدي إلى تغير بنيوي في هذه الأنشطة وتركيبها وحجمها. وعليه:

- إذا استخدمت واردات الضرائب لشراء سلع استهلاكية فسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على هذه السلع خاصة إذا كانت قد فُرضت عليها ضرائب، مما سيزيد حصيلة الواردات الضريبية لزيادة المشتريات.
- أما إذا استخدمت الواردات الضريبية لشراء سلع رأسمالية فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة عرض السلع المطلوبة.

1 Zsolt Becsi , The Shifty Laffer Curve, Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review Third Quarter 2000. pages 1-12.

الفصل الثالث
دراسة مقارنة بين حالة سوريا وماليزيا

مما لاشك فيه أن الضرائب عموماً فيها ظُلم للمال، وضريبة الدخل فيها ظلم للمتكسبين، فأقلّها ١٠٪ وقد تصل إلى ٧٠٪ في بعض البلدان.

ويتهرب منها الأغنياء بينما يصعب على الفقراء والموظفين التفلت منها لأن بعضها يصيب المنبع مباشرة (كما في حالة الموظفين). أما ضرائب المبيعات أو ما اصطلح على تسميته ضريبة القيمة المضافة VAT فظلمها أشمل، لأنها تصيب كل المشترين ومَن مِن الناس ليس بمشترٍ؟ كما أنها تساعد على رفع الأسعار فيكون تأثيرها على الفقراء أكبر منه على الأغنياء. لذلك تعتبر محركاً أساسياً للتضخم.

والأسئلة التي تُطرح في هذه الحالة:

- ماذا تحاول منظمة التجارة العالمية WTO أن تسعى إليه؟ ألا تسعى إلى خفض الضرائب البينية إلى أدنى حد ممكن؟ بل تَعدُّ إلغائها (بشكل كليّ) حالة مثالية!
- لماذا يتباهى مرشحو الرئاسة في جميع الدول بطرح شعار خفض الضرائب في برامجهم الانتخابية؟ أليس بغية التميّز!
- لماذا تلجأ الدول إلى المناطق الحرة Free zones؟ أليس لإيجاد بقع جغرافية خالية من الضرائب وأدنى رسوم ممكنة لتشجيع الاستثمار!
- لماذا تنص قوانين تشجيع الاستثمار على فترات إعفاء ضريبي تتراوح من ٥ إلى ١٥ سنة في بعض البلدان؟ أليس لتشجيع المستثمرين!

دراسة مقارنة - الميزانية السورية

سوف نتعرض للاقتصاد السوري بدراسة ميزانية عام ٢٠٠٤–٢٠٠٥ بوصفه اقتصاداً جيداً لقلة دينه العام، وغالبية سكانه من المسلمين. وسنعتمد الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٥ على الرغم مما تكتنفه أرقام الموازنات من تضخيم بسبب عدم موضوعية بعض التقديرات التي تتم على أساسها وعدم شمولها للاقتصاد غير الرسمي[1] .

إضافة إلى بعض التحفظات على أرقام موازنة عام ٢٠٠٤ (الجدول ١ و ٢) لأنها تعتمد على تقديرات تُقترح من الجهات الأدنى باتجاه الأعلى دون أية معايير علمية أو موضوعية، بل تعتمد على التطور التاريخي للأرقام خلال السنوات المتعاقبة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أساليب صرف أية إضافات بنهاية فترة ميزانية أي عام، فإن أية زيادات فعلية يتم صرفها إسرافاً وتبذيراً كي لا تُعاد إلى الموازنة أبداً. لذلك فإن كثيراً من هذه الأرقام ليست صحيحة ولا تعبّر عن الحقيقة.

[1] أوضحت دراسة للجامعة الأمريكية بالقاهرة نشرت في تشرين الثاني 2006 أن الاقتصاد غير الرسمي يبلغ 76% من الاقتصاد القومي المصري.

الواردات التقديرية في الموازنة الموحدة ٢٠٠٤ (المبالغ بألوف الليرات السورية)

نوع الواردات	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
6 - الضرائب والرسوم		161028041
61- الضرائب والرسوم المباشرة	127007315	
62- الضرائب والرسوم غير المباشرة	34020726	
7- بدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة واستثماراتها العامة		27717905
71- بدلات الخدمات	1796905	
72- إيرادات أموال الدولة واستثماراتها العامة	545000	
73- إتاوة الحكومة من حقول النفط المشتركة	25376000	
8 - إيرادات متنوعة		17606200
81- عوائد المرور	425550	
82- إيرادات أخرى	17180650	
9 - الفائض المتاح		99647854
المجموع العام		449500000

الجدول (١) – المصدر : المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠٥ – الجدول ١٥/ ٥

بلغت الضرائب المحصلة عام ٢٠١٠ مبلغا قدره ٣٢١ مليار دولار أي تضاعفت الضرائب خلال خمس سنوات

النفقات التقديرية في الموازنة الموحدة ٢٠٠٤ (المبالغ بألوف الليرات السورية)

الجهات	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
1 - خدمات جماعية واجتماعية وشخصية		268764413
11 - إدارات الخدمات	16379996	
12 - الإدارة والقضاء	60982512	
13 - الأمن القومي	70208688	
14 - الخارجية والإعلام والمغتربين	8103521	
15 - التعليم العالي	16891309	
16 - التربية	23191721	
17 - الثقافة والإرشاد القومي	1580684	
18 - الرعاية الاجتماعية	7020530	
19 - الاقتصاد والمال	64405452	
2 - الزراعة والغابات والأسماك		33541429
3 - الصناعة الاستخراجية		16416445
4 - الصناعة التحويلية		17562469
5 - الكهرباء والغاز والماء		35395460
6 - البناء والتشييد		1018355
7 - التجارة		5442177
8 - النقل والمواصلات والتخزين		39401252
9 - المال والتأمين والعقارات		3428000
0 - اعتمادات غير موزعة		28530000
المجموع العام		449500000

الجدول (٢) – المصدر : المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠٥ – الجدول ١٥ / ٤

استنتاجات :

- يمثل البند (٦ : الضرائب والرسوم) ٣٥.٨٢٪ من الموازنة، أي أن ثلث الإيرادات تأتي من الضرائب، ويعادل هذا البند : ٣.٢٢٠.٢٦٠.٨٢٠ دولاراً أمريكياً.
- البنود (٢-٠) : جميعها بنود صناعية تجارية زراعية خدمية ذات صفة استثمارية، يمكنها أن تكسب مقابل عملها الاستثماري وهي تعادل ٦٥٪ من الموازنة.
- البند (١ : ١٥-١٦-١٧) : أصبحت الدولة تتملص جزئيا من رعايتها، فالتعليم العالي أصبح قطاعاً خدميا منتجا، وبدأت أسعار بعض المدارس والروضات تشهد ارتفاعاً نتيجة تزايد خدماتها وتزايد تكاليفها.
- البند (١ : ١١-١٢-١٣-١٤-١٨) : هي نفقات تقدمها الدولة مجاناً، وقد تقدمها مقابل عائد (رسوم)، الجدول (٣) :

11 - إدارات الخدمات	16379996
12 - الإدارة والقضاء	60982512
13 - الأمن القومي	70208688
14 - الخارجية والإعلام والمغتربين	8103521
18 - الرعاية الاجتماعية	7020530
مجموع الأعمال التي لابد من أن تقوم بها الدولة	162695247

الجدول (٣)

تعادل هذه الخدمات ٣٦.٨٢٪ من إجمالي النفقات.

الضرائب المحصلة (مليار ليرة)	عام
161	2005
331	2010
200%	الزيادة في خمس سنوات

بلغ الزكاة المحصلة في ماليزيا:

عام ٢٠٠٥ : ١٦١ مليار دولار
عام ٢٠١٠ : ٣٣١ مليار دولار

بمعدل زيادة قدرها ٢٠٠٪ خلال خمس سنوات

دراسة مقارنة – الميزانية الماليزية

لقد اخترنا الاقتصاد الماليزي للمقارنة بسبب نشره حصيلة الزكاة الفعلية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وبهدف مقارنة ظروف البلدين سورية (بلد الدراسة) وماليزيا قمنا بتلخيص المؤشرات العامة لاقتصاد كل منهما لدراسة مدى التشابه والاختلاف، الجدول (٤).

Item	Syria 2004	Malaysia 2004
People		
Population, total (million)	18.6	24.9
Population growth (annual %)	2.5	1.9
Life expectancy at birth, total (years)	73.6	73.5
Fertility rate, total (births per woman)	3.3	2.8
Mortality rate, infant (per 1,000 live births)	15	10.2
Mortality rate, under-5 (per 1,000)	16.4	12.4
Immunization, measles (% of children ages 12-23 months)	98	95
Primary completion rate, total (% of relevant age group)	106.6	..
School enrollment, primary (% gross)	122.9	..
Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above)	79.6	88.7
Environment		
Surface area (sq. km) (thousand)	185.2	329.7
Improved water source (% of population with access)	93	99

Improved sanitation facilities, urban (% of urban population with access)	99	95
Economy		
GNI, Atlas method (current US$) (billion)	23.7	112.6
GNI per capita, Atlas method (current US$)	1,270.00	4,520.00
GDP (current US$) (billion)	25.0	118.3
GDP growth (annual %)	3.9	7.1
Inflation, GDP deflator (annual %)	9.2	6.2
Agriculture, value added (% of GDP)	22.2	9.5
Industry, value added (% of GDP)	26.1	50.4
Services, etc., value added (% of GDP)	51.7	40.1
Exports of goods and services (% of GDP)	33.8	121.2
Imports of goods and services (% of GDP)	32.3	99.9
Gross capital formation (% of GDP)	20.2	22.6
States and markets		
Time required to start a business (days)	47	30
Market capitalization of listed companies (% of GDP)	0	160.6
Military expenditure (% of GDP)	6.2	2.3
Fixed line and mobile phone subscribers (per 1,000 people)	269.3	765.6
Internet users (per 1,000 people)	43.1	396.8
High-technology exports (% of manufactured exports)	1	55.4
Global links		
Merchandise trade (% of GDP)	49.8	195.9
Net barter terms of trade (2000 = 100)	112.7	98.9

Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US$)	275.0 million	4.6 billion
Long-term debt (DOD, current US$) (billion)	15.7	40.7
Present value of debt (% of GNI)	101.4	52.7
Total debt service (% of exports of goods, services and income)	3.5	..
Official development assistance and official aid (current US$) (million)	110.2	289.5
Workers' remittances and compensation of employees, received (US$) (million)	855.0	987.0
Source: World Development Indicators database, April 2006		

الجدول (٤)

- بلغ إجمالي الناتج القومي الماليزي ٤.٧٣ مرة إجمالي الناتج القومي السوري.
- بلغ متوسط الدخل الفردي الماليزي ١.٧٨ مرة متوسط الدخل الفردي السوري.

أثر إلغاء الضرائب على مستوى دخل الفرد

بناء على ما سبق، نستنتج البيانات التالية:

- وسطي دخل الفرد GNI: ١٢٧٠ دولار حسب الجدول (٤).
- عدد السكان: ١٨.٥٠٠.٠٠٠ نسمة حسب الجدول (٤).
- الضرائب: ٣.٢٢٠.٥٦٠.٨٢٠ دولار حسب موازنة ٢٠٠٤، الجدول (٤).

وبإعادة الضرائب إلى دخل الأفراد يصبح وسطي دخل الفرد GNI يعادل

$$GNI = \frac{(1270x18500000) + 3220560820}{18500000} = 1444.08$$

بزيادة قدرها ١٣٪ على وسطي دخل الفرد قبل إلغاء الضرائب.

علماً أن متوسط دخل الفرد لا يميّز بين الدخول إنما يوحد النظر إليها معاً. وإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وينعكس ذلك على ادخار واستهلاك الأفراد تبعاً للميل الحدي لهم.

الفصل الرابع
الاقتصاد المالي للزكاة

بُني الإسلام على خمسة أركان، شكلت العبادات المالية منها اثنتين هما الزكاة والحج. ولعبت الزكاة دوراً هاماً وجوهرياً خلال التاريخ الإسلامي رغم نسبتها الصغيرة غير المجحفة بمال الأغنياء والكافية لحال الفقراء. فساعدت الدولة في تحقيق تنمية دائمة مستمرة أساسها التعاون الاجتماعي بين الأفراد، دون أن تحمل على كاهلها عبء ذلك، فكانت راعية لمصالح أفرادها.

الاقتصاد الجزئي للزكاة ودورها في تشجيع الاستثمار[1]

يمكن تتبع آليات تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، الشكل (١٢)، في معادلة الدخل التالية: **الدخل = الادخار + الاستهلاك**

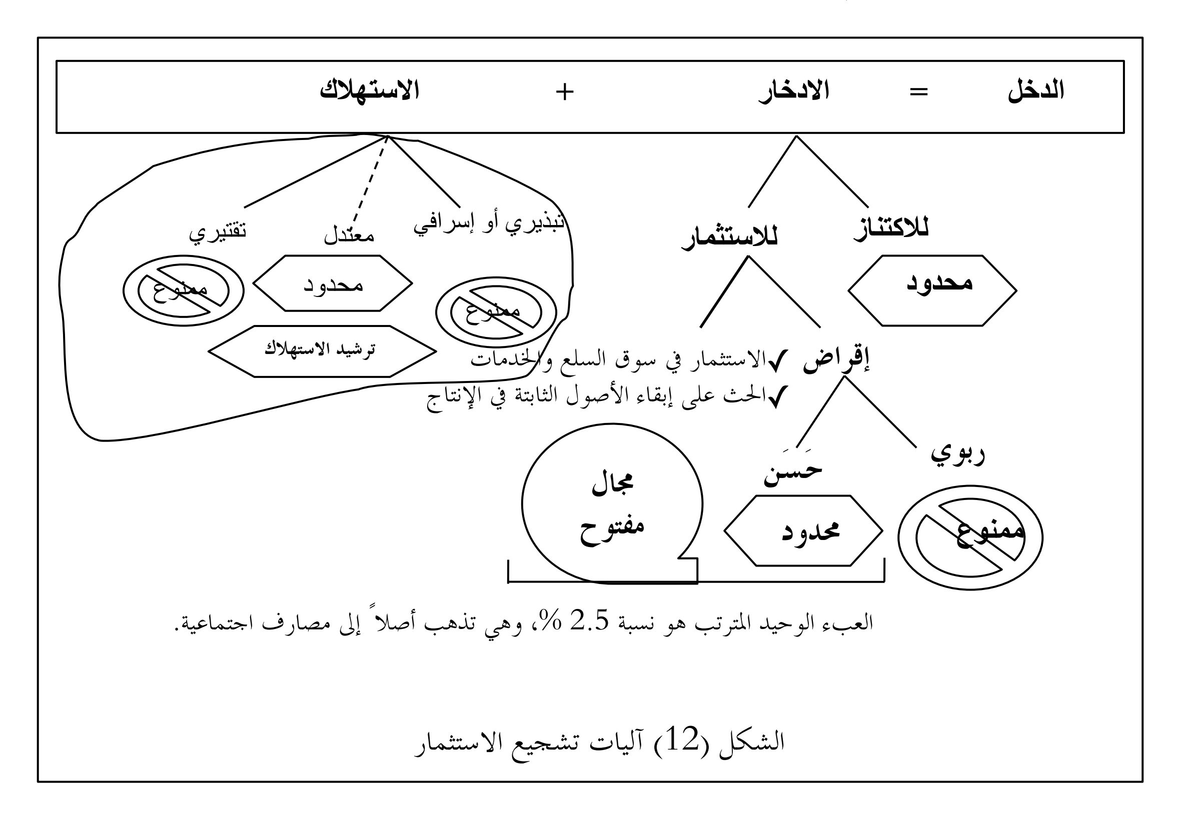
فالاستهلاك إما أن يكون تبذيراً أو إسرافاً أو تقتيراً. ولقد نهى الله تعالى عنها جميعاً في قرآنه الكريم، فذمّ المبذرين لما له دور في التضخم فقال: **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً** (الإسراء: ٢٧)، وذمّ المسرفين لدورهم أيضاً في التضخم قائلاً: **كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ** (غافر: ٣٤).

[1] قنطقجي، د. سامر، فقه المحاسبة الإسلامية، المنهجية العامة، الجزء 1، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2003، ص 128.

وذمّ المقترين البخلاء لدورهم في الانكماش فوعد المقترين بما سماه (العسرى)، قائلاً: وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى *وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى *فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى (الليل ٨–١٠).

ودعا للاعتدال بينهما وترشيد الاستهلاك بقوله تعالى: وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً (الفرقان: ٦٧).

وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله لسعد وهو يتوضأ: "ما هذا الإسراف؟ فقال أفي الوضوء إسراف يا رسول الله! فقال له: نعم وإن كنت على نهر



الشكل (12) آليات تشجيع الاستثمار

جار"[1]، وكأنه صلى الله عليه وسلم يعلما قائلاً: حتى لو كانت الموارد متاحة ووفيرة فالاقتصاد هو حال المسلم، وروي عنه أيضاً صلى الله عليه وسلم أنه: "ما عال من اقتصد"[2]. وذكر الجاحظ في كتابه البخلاء "عليك بالسداد والاقتصاد لا وكس ولا شطط"[3].

بهذه التوجيهات تم ترشيد الاستهلاك، ولابد للفائض من الدخل من أن يذهب إلى الشق الأول من المعادلة، أي للادخار.

والادخار إما أن يذهب للاكتناز أو للاستثمار، لذلك يُمكننا إعادة كتابة معادلة الدخل بالشكل التالي:

الدخل = الادخار الاكتنازي + (الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الاستهلاكي)

أما الادخار الاكتنازي المسموح به شرعاً فيعادل الحد الأدنى المعفى من الزكاة والذي يسمى نصاباً. ولعل الحكمة من إعفائه هو مقابلة الحاجات الطارئة للناس في حياتهم من مرض أو غيره أو لسد احتياجاتهم لشراء تجهيزات تحتاج لمبالغ كبيرة نوعا ما.

ولا يجوز اكتناز المال وتعطيله بل لابد من تشغيله لقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ**

[1] سنن ابن ماجه: 419
[2] مسند الإمام أحمد: 4048
[3] الجاحظ، البخلاء، ص 267.

بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (التوبة: ٣٤).

أما المال الموجه للاستثمار فإما أن يذهب للإقراض أو للاستثمار في الأسواق. وبما أن القرض في الاقتصاد الإسلامي هو قرضٌ حسنٌ وهو من أبواب البرّ والإحسان الاجتماعي ولا يجوز أخذ أي عائد عليه، لأنه ربا محرم لقوله تعالى في سورة البقرة: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (البقرة: ٢٧٥). وقد فسّر البعض قوله تعالى: (كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان)، بأن التضخم في الاقتصاد هو سبب طيشه حيث غلاء الأسعار يجر بعده الغلاء كسلسلة متتالية، وكذلك مفعول الربا، حيث تجعل الاقتصاد في تخبط وترفع أسعاره وهذا ما تساءل عنه FRIEDMAN[1] في بداية الثمانيات حيث درس أسباب السلوك الطائش الذي لم يسبق له مثيل للاقتصاد الأمريكي، وتوصل إلى أن هذا السلوك الطائش يساوي أسعار الفائدة.

---

[1] Friedman, M., “Uhe yo-yo U.S. EconomyU” Newsweek, 15 Feb, 1982. p. 4.

إذن الإنفاق الاستهلاكي قد تم ضبطه حتى لا يصل لمرحلة الإسراف أو التبذير كما أسلفنا. وعليه فإن مصارف الدخل ثلاثة: اثنان منها ذواتا عوامل محددة والثالث غير محدود وهو الاستثمار في أسواق السلع والخدمات بشكل إنتاجي وبدون ربا مما يؤدي إلى ربط "النقود بسوق السلع فيتم امتصاص الفائض منها وتوجيهه نحو الاستثمارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق المضاربة والمشاركة في الأرباح والخسائر أو عن طريق البنوك الإسلامية"[1].

ولقد أوجب الإسلام على المال زكاة سنوية مقدارها ٢.٥٪ من المال النامي تدفع من ملاّكه إلى الفقراء كمساهمة اجتماعية. فمن أحد مصارف الزكاة الهامة جداً هي إغناء الفقراء والمساكين خاصة إذا كانوا قادرين على العمل، وفي هذا محاربة للبطالة وتشجيع للاستثمار[2] بل بهذا يدخل مستثمرون جدد إلى السوق مسددون للزكاة ومساهمون في العام التالي في حل مشكلة البطالة. وهذا الاتجاه طبقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث كان يوجه عماله وولاته قائلاً: (إذا أعطيتم فأغنوا)[3]، وكان يوجه عماله الذين يوزعون الصدقات بقوله: (كرروا عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل)[4]، وقد ذكر النووي في بيان ذلك قائلاً: "فإن كان عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، قلّت

---

[1] مجيد، ضياء، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد، ص 61.
[2] قنطقجي، د. سامر، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، 2005، ص 131.
[3] أبو عبيد، الأموال، ص 565.
[4] أبو عبيد، مرجع سابق، ص 565.

قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالباً تقريباً، ويختلف عن ذلك باختلاف الحِرف والبلاد والأزمان والأشخاص"[1].

الاقتصاد الكلي للزكاة

إن المصرف الأكبر للزكاة يتجه نحو الفئات الأشد فقراً حيث ميلها للاستهلاك يساوي الواحد، وبالتالي فإن هذه الفئات ستقوم بإنفاق كامل دخلها بما فيها الزكاة المقبوضة مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي[2]، وتؤدي زيادة الطلب في الفترة القصيرة إلى ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظيف الكامل (حسب رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين) مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المتنامي سعياً لزيادة أرباحهم، مما يزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة الأجور وخفض معدلات الفقر.

وبازدياد أرباح المنتجين وزيادة الطلب على العمالة يحصل انتعاش في الاقتصاد الكلي بسبب الزكاة. وبما أن المنتجين هم فئة الأغنياء عادة فإن زيادة أرباحهم تؤدي إلى زيادة ثرواتهم وبالتالي زيادة أموال الزكاة المدفوعة ونكون أمام الحلقة الاقتصادية التالية (الشكلين ١٣ و١٤):

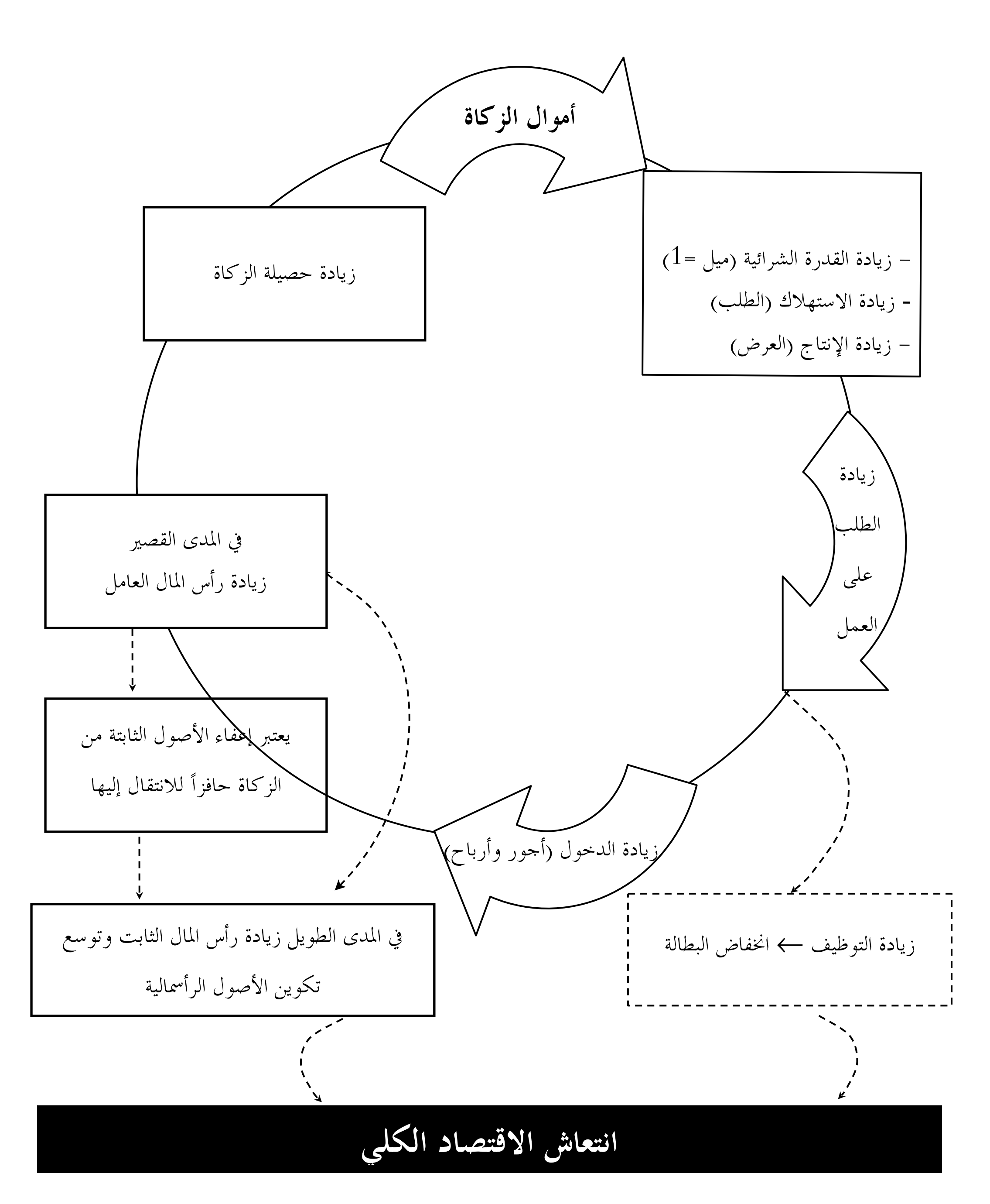
---

[1] النووي، المجموع، ج 6، ص 193-195، طبعة المنيرية.

[2] يقول الدكتور منذر القحف: إن الزكاة هي بمثابة إعادة توزيع هادئ للثروات بين الأفراد


توزيع أموال الزكاة
زيادة القدرة الشرائية
زيادة الطلب على العمل (انخفاض البطالة)
زيادة الدخول
تراكم ثروات الفئات المنتجة (الغنية) (زيادة توظيف رؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي)
زيادة حصيلة الزكاة بسبب توسع شرائح دافعي الزكاة أفقيا وعامودياً (يزداد رأس المال العامل الخاضع للزكاة في الفترات القصيرة بمعدل أكبر من زيادة رأس المال الثابت ويعتبر إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة حافزاً لتوجيه القسم الأكبر من رأس المال العامل نحو تكوين أصول استثمارية وهذا يحتاج إلى فترات)
انتعاش الاقتصاد الكلي

الشكل (13)



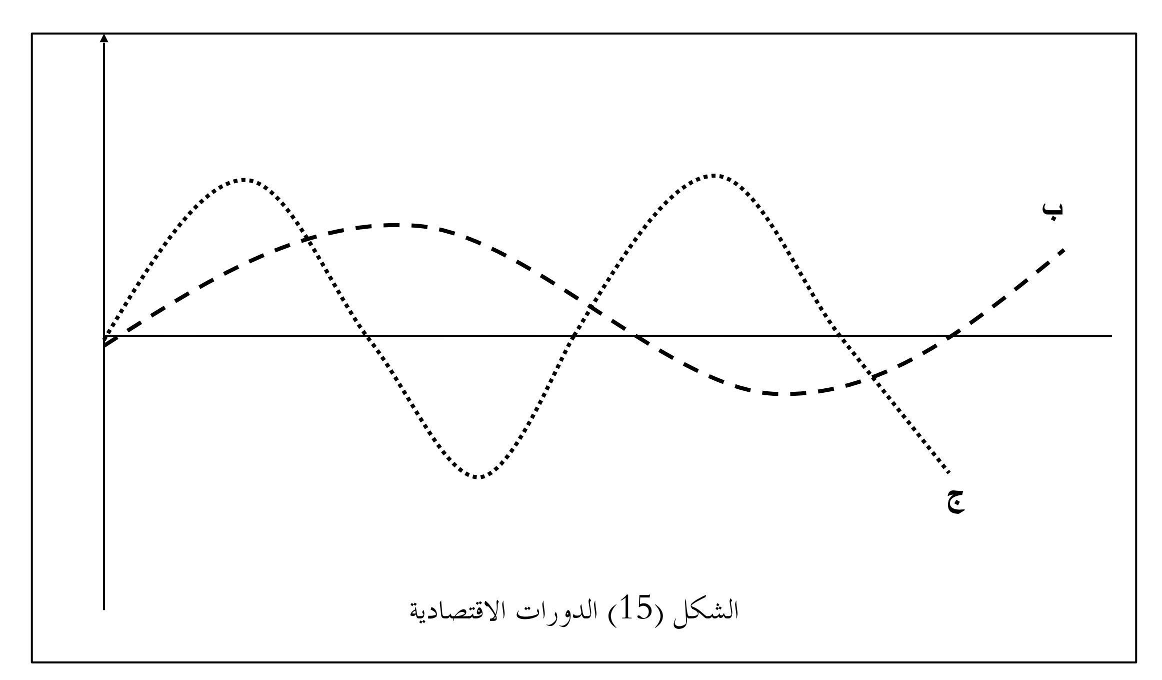
الشكل (١٤) الاقتصاد الكلي للزكاة

إن تطبيق الزكاة يؤدي إلى ما يلي :

١ . توفير تدفقات نقدية على مدار العام : يساعد مفهوم حولان الحول على الأموال الخاضعة للزكاة إلى توفير سيل من التدفقات النقدية من الأغنياء إلى الفقراء على مدار العام .

٢ . المناسبات الإسلامية بالتأريخ الهجري تؤدي إلى حركة مستمرة لهذه الأعياد والمناسبات، فأعياد الميلاد ورأس السنة تكون دائما بتواريخ محددة في فصل الشتاء، أما شهر رمضان وأعياد الفطر والأضحى التي تعتبر مواسم كبيرة في المجتمعات الإسلامية فإنها تأتي في جميع فصول السنة نظراً لانزياح السنة القمرية ب $11\frac{1}{4}$ يوم عن السنة الميلادية . ويساعد هذا في توسعة مجال الدورة الاقتصادية . فالدورة المحسوبة على أساس السنة الميلادية (المنحنى ج) تكون أقل تقارباً وحدّة من تلك المحسوبة على أساس السنة الهجرية (المنحنى ب) مما يخفف من تقلبات الدورات الاقتصادية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التدفقات النقدية المستمرة من الأغنياء إلى الفقراء على مدار العام الشكل (١٥) .

٢ – ضبط الطلب الكلي : إن زيادة الطلب الكليّ عن العرض الكليّ من سمات الاقتصاد الرأسمالي بغية تحقيق أعلى مستويات الرفاهية المرتبطة بزيادة إشباع الرغبات الشخصيّة مما يؤدي إلى التوسع في الاستهلاك وزيادةُ الإنفاق الكليّ في المجتمع .



الشكل (15) الدورات الاقتصادية

أما في المجتمع الإسلامي فإن أفراده ملتزمون بثوابت الشريعة الإسلامية سواء في عدم الإسراف أو التبذير أو التقتير. ولقد شاهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إحدى جولاته جابر بن عبد الله رضي الله عنه وبيده درهم، "فقال له: ما هذا ؟ فقال: أريد أن أشتري به لأهلي لحما قرموا إليه (أي اشتهوه)، فقال عمر: أو كلما اشتهيتم اشتريتم! ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه لابن عمه وجاره ! أين تذهب عنكم هذه الآية: أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا (الأحقاف: ٢٠)[1]. ويلاحظ أن عمر رضي الله عنه قصد مراقبة السوق وضبط الطلب بغية المحافظة على الأسعار وكأنه يسعى لكبح جماح الغلاء وترشيد الإنفاق وإنما ذكر الآية الكريمة للتحكم بسلوك الفرد المسلم لأنه ملتزم بشرعه مراعيا

---

[1] موطأ مالك: 1467

للجماعة وفيه أيضا محاربة للجشع والاستهلاك الإسرافي لأنه ربط الشراء بالشهوة.

لذلك يتجه ميل متوسط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلاميّ إلى الانخفاض على المدى الطويل بسبب ضبط حدود الاستهلاك دون الإسراف والتبذير والتقتير.

وتمثل الزكاة توفير حدّ الكفاية للأفراد الفقراء في المجتمع دون الارتفاع إلى مستويات الاستهلاك الكماليّ.

٣ – زيادة العرض عبر الدور الإنمائي للزكاة: تهدف الزكاة إلى إغناء مصارفها، فهي تسعى لحصول مستحقيها على حاجاتهم من السلع والخدمات في الحالّ، ثم توفير كفايتهم المستقبلية بتوفير رؤوس الأموال الملائمة لمواهبهم الطبيعية وقدراتهم المكتَسَبة.

لذلك تتجه الدخول الموزعة إلى الطلب الاستهلاكيّ في المدى القصير، بينما يتجه جزء هامّ منها على المدى الطويل إلى المجالات الاستثمارية.

٤ – الزكاة العينية تحُدُّ من الإنفاق غير الضروري للنقود: إن جباية وتوزيع زكاة الزروع والثمار وزكاة بهيمة الأنعام في صورتها العينية يسهم إلى درجة كبيرة في احتفاظ النقود بقيمتها الشرائية دون تدهور، ويسهم في ذلك أيضًا جوازُ إخراج الزكاة عيناً إذا كان في ذلك تحقيقُ منفعةِ آخذِ الزكاة[1].

٥ – للزكاة دور في تحويل الادخار الاكتنازي إلى استثمار دون إخراجها من دورة رأس المال وتعريضه للتآكل بالزكاة وهذا ينطبق حتى على أموال السفهاء واليتامى، فاستثمار مال اليتيم ضروري لأنه غير مُعفى من الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم:

---

[1] ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى، مكتبة المعارف - الرباط، بدون تاريخ 25/ 82 - 83.

(أَلاَ مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ وَلاَ يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ)[1] . إذن في عدم تشغيله ضياع لفرصة استثماره على مستوى موارد الأمة.

كما يجب أن لا يُترك السفيه يستثمر أمواله ويديرها بنفسه، لأن حسن الاستثمار يساعد هذه الفئة العاجزة في الحصول على مستلزمات عيشها الكريم، لقوله تعالى:

وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا (سورة النساء: ٥).

٦ – توجيه النقود للاستثمار المستمر (زيادة جانب العرض): إن فرض الزكاة كنفقة واجبة الاستحقاق على رأس المال النامي فعلاً أو تقديراً يدفع أصحاب رؤوس الأموال للاستمرار في الاستثمار حتى لو كان المعدل الحَدِّيّ المتوقَّع للربح أقلَّ من نسبة الزكاة المقرَّرة على الأموال القابلة للنماء ٢.٥٪. لأن الاختيار الممكن أمام المستثمرين في هذه الحالة هو بين استثمار أموالهم أو اكتنازها، وليس الاختيار بين استثمارات متعددة. ونظراً لأن الاكتناز اختيار غير مطروح على المسلم، فإنه أفضل للمسلمين أن يستمروا في الاستثمار من ألاَّ يستثمروا على الإطلاق، لأن ذلك يجعل خسارتهم بسبب الزكاة أقلَّ من معدل الزكاة الإجماليّ[2].

[1] سنن الترمذي: 580

[2] قحف، د. منذر، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر بدمشق، 1999، ص 114.

النموذج الرياضي للزكاة[1]

ولبيان أهمية الزكاة في القضاء على الفقر في المجتمع نورد المثال التالي (الجدول ٥): لنفرض أنَّ مجتمعاً يتألف من ١٠٠ شخص منهم ٢٠ شخصاً أغنياء (٢٠٪) متوسط ثروة الشخص – الخاضعة للزكاة – ١٠٠٠٠ دولار، وأن ٨٠ شخصاً منهم فقراء متوسط دخل الفرد ١٠٠٠ دولار. وبفرض أنَّ معدَّل النموِّ يبلغ ٥٪، وأنَّ الحدَّ الأدنى للغنى يبلغ ٢٥٠٠ دولار. فإذا احتسبنا ما يدفعه الأغنياء من زكاةٍ سنوية مع اعتبار نموِّ الثروات ٥٪ سنويًّا، واحتسبنا ما يستلمه الفقراء من دخولٍ سنويةٍ مضافاً إليها الزكاة، فإنَّ متوسط دخل الفرد من الفقراء يزداد. ويلاحظ تجاوز الفقراء لحدِّ الفقر في السنة العاشرة على الرغم من أنَّ نسبة الزكاة لا تمثل سوى ٢.٥٪ فقط.

ولو بلغ معدَّل النموِّ ١٠٪ لتجاوز الفقراءُ حدَّ الفقر في السنة السابعة وهكذا. وكذلك لو بلغ متوسط ثروة الأغنياء ٥٠٠٠٠ دولار لتجاوز الفقراء حدَّ الفقر في السنة الرابعة. علماً بأن زيادة الدخول تؤدِّي إلى تشكيل طلبٍ فعالٍ في الاقتصاد (يمكن تطوير النموذج ليأخذ بعين الاعتبار: ميل المستهلكين – فئة الفقراء – إلى الادخار، وإدخال عامل زيادة النمو السكاني، وزيادة الدخول).

[1] للمؤلف، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، 2005، www.kantakji.com، ص 98.

حجم العينة	100 شخص
معدل الزكاة	2,5 %
معدل نمو الدخل	5 %
الحدُّ الأدنى للغنى	2,500 دولار

	فئة الأغنياء	**فئة الفقراء**
نسبة من العينة	20 %	80 %
الدخل	10.000	1.000

الفترة	متوسط ثروة الأغنياء فئة أ	الزكاة المدفوعة من إجمالي دخول الفئة أ 2.5%	إجمالي دخول الفقراء بعد استلام الزكاة	متوسط دخل الفرد من الفئة ب بعد استلام الزكاة
السنة 1	200.000	5.000	85.000	1063
السنة 2	210.000	5.250	94.500	1181
السنة 3	220.500	5.513	104.738	1309
السنة 4	231.525	5.788	115.763	1447
السنة 5	243.101	60.78	127.628	1595
السنة 6	225.256	6.381	140.391	1755
السنة 7	268.019	6.700	154.111	1926
السنة 8	281.420	7.063	168.852	2111
السنة 9	295.491	7.387	184.682	2309
السنة 10	310.266	7.757	201.673	2521

الجدول رقم (٥)

وبذلك يكون الاقتصاد الإسلامي قد تجاوز الأنظمة الوضعية وسبقها بأكثر من ١٤٠٠ سنة تشريعاً وتطبيقاً. وقد شهد التاريخ لمراتٍ كثيرة كفاية أموال الزكاة بل وزيادتها عن الحاجة، لدرجة البحث عن مصارف جديدة لها.

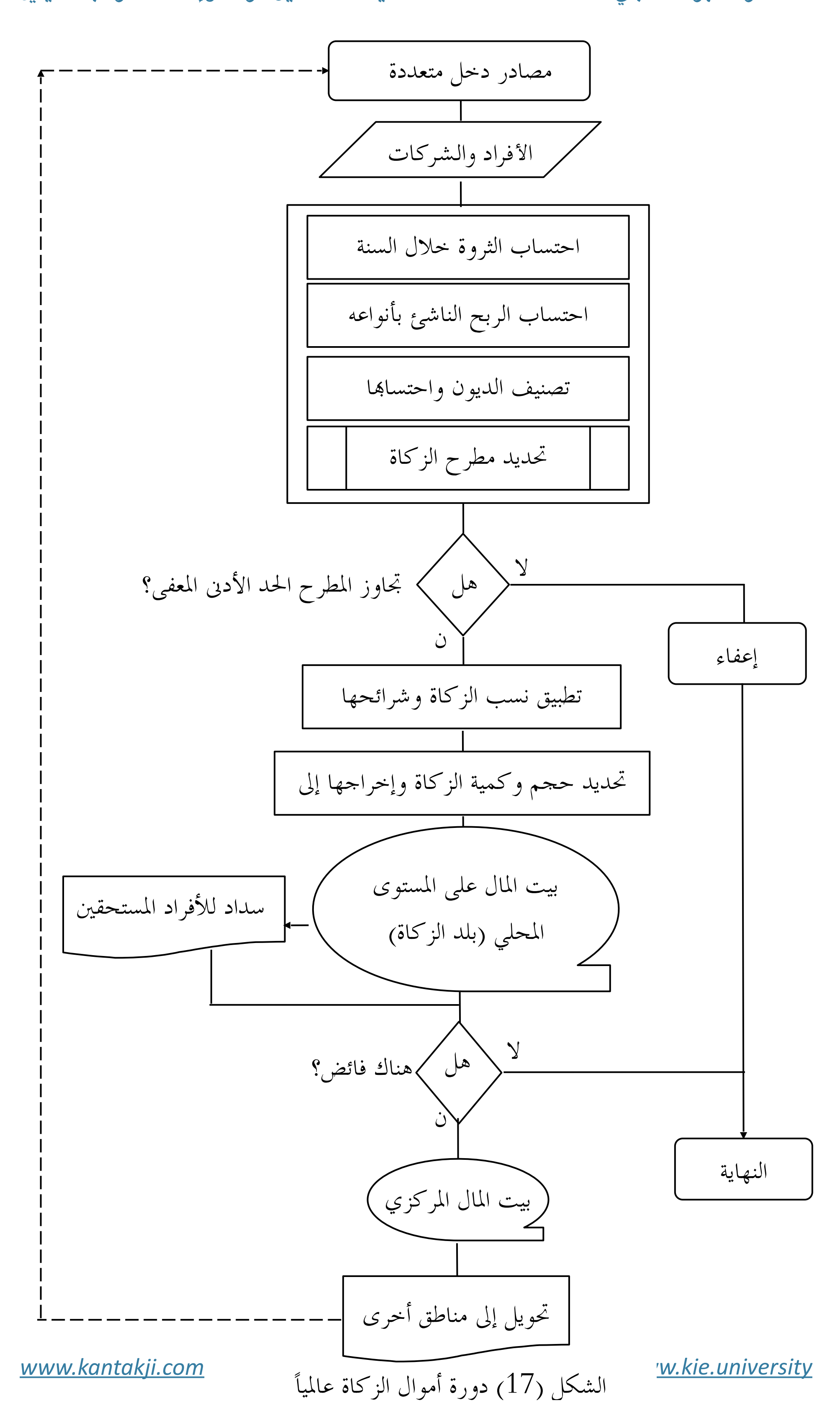
الاقتصاد العالمي للزكاة

مازال العالم يبحث بكافة مؤسساته عن تمويلٍ للتنمية المستدامة فلا يجد لها حلاً سوى فرض ضرائب جديدة أطلق عليها اسم ضريبة التنمية المستدامة. والبنك الدولي مازال يرفع شعاره (نعمل من أجل عالم خال من الفقر) منذ عام ١٩٤٧. فماذا حقق بعد ستين عاماً من معالجته لمشكلة الفقر؟ والاستغاثات مازالت تنطلق من أفريقيا دون مجيب، بل صرنا نسمع عن أزقة الفقر في الأروقة الفرنسية والأمريكية وغيرهما من دول العالم المتقدم[1].

لقد عقدت هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٩٢م مؤتمراً في البرازيل سُمِّيَ بمؤتمر الأرض، كان هدفه دراسة المشكلات والمخاطر البيئية ومعالجتها وذلك لإصلاح ما أفسده الإنسان في هذا الكوكب بتصرُّفاته غير الرشيدة من هدرٍ للموارد الطبيعية وتلويث للبيئة. وقد خرج المؤتمر بعدة اتفاقياتٍ، وتلخصت أهدافه بضرورة إيجاد تعاونٍ دوليٍّ (بسبب عجز أية دولة عن تحقيق ذلك بمفردها) للوصول إلى التوازن المنشود في: إشباعُ الحاجات الأساسية وتحسينُ مستوى المعيشة للمجتمعات، وحماية وإدارة الأنظمة البيئية بشكلٍ عقلانيٍّ.

واعتبرت التنمية المستدامة من مسؤولية الحكومات، لكنها تحتاج إلى مشاركة شعبية فعلية إضافةً إلى مشاركة المنظَّمات غير الحكومية. لذلك يمكن القول بأن العالم قد توصَّلَ بحضارته أخيراً إلى التحرر من الحدود المصطنعة وإشراك الجميع معاً. فاقتنع أصحاب هذه الفكرة بضرورة إشباع الحاجات الأساسية للإنسان

[1] كلا المحورين مبحثين من الجزء الثاني من كتاب فقه المحاسبة الإسلامية (بعنوان المحاسبة الاجتماعية) للمؤلف.



الشكل (17) دورة أموال الزكاة عالمياً

وحماية بيئته من خلال التعاون العالمي بعد أن طغت النظرة المادية عليه وأدت إلى نشر الفقر والبطالة وأفسدت البيئة بمختلف مكوناتها.

كل ذلك جاء متزامناً مع هيمنة الحضارة الغربية، بينما لم يشهد التاريخ بوقائعه وسجلاته ذلك في ظل ريادة الحضارة الإسلامية التي استمرت لأكثر من عشرة قرون.

تعتبر الصدقات عدلاً اجتماعيًّا بين من يملك ومن لا يملك، فهي بمثابة تحويلٍ مالي مستمرٍّ لضمانٍ اجتماعيٍّ لا يتطلب مشاركةً براتبٍ أو بمنظمةٍ، بل هو حقٌّ لكلِّ محتاجٍ.

والصدقة تعني البذل والعطاء دون مقابل سوى رضا الله تعالى، ويحتاج دفعها إلى مستحقيها إيماناً بالله وتصديقاً بما أنزل. فغير المسلم يصعب عليه فهم التصدُّق ويستحيلُ عليه فعله. لكن الحاصل أن العمل الخيري في الغرب صار أضعاف ما هو في بلادنا، وتحولت أكثر الشخصيات شهرة إلى العمل الخيري وصار لديها مؤسسات خيرية (مثل بيل غيتس) وقد يكون هدفهم من هذا العمل

بلغت ثروة بيل غيتس مؤسس شركة "مايكروسوفت" حتى شهر أيار من هذا العام 72.7 مليار دولار وهو بذلك أغنى رجل في العالم، أي أنه يتربع على عرش المال بلا منازع حالياً.
فما الذي حدا به ليتحول للعمل الخيري وترك إدارة مؤسسته التكنولوجية التي سيطرت على أغلب كمبيوترات العالم بلا منازع؟
تعتبر مؤسسة «بيل وميليندا غيتس» أكبر مؤسسة خيرية خاصة في العالم بلغت موجودات عام 2011 حوالي 36 مليار دولار. تتركز جهودها على تحسين الأوضاع الصحية ومحاربة الفقر في العالم، وتعمل أما داخل الولايات المتحدة على توسيع آفاق التعليم ومجالاته المختلفة عن طريق تكنولوجيا المعلومات.

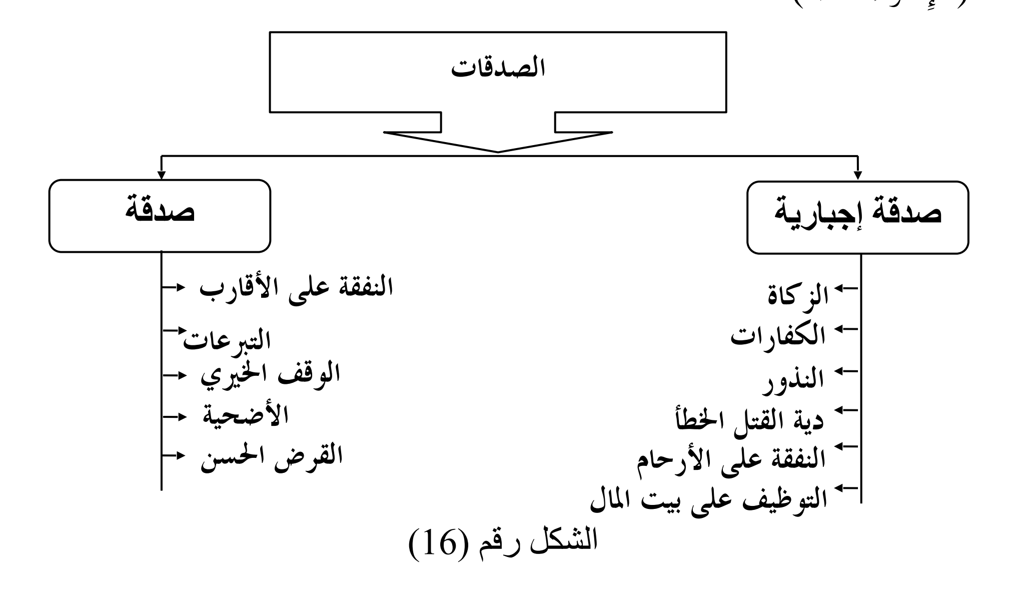
إنسانياً أو اجتماعياً أو ربما الشهرة أو غير ذلك، أما نحن المسلمين فيجب أن يكون دافعنا هو (وجه الله)، وهذا فارق جوهري. أما ما تقدمه الدول كمساعدات إلى غيرها فإن لها فيها فوائد خفية كمواقف سياسية على أقل تقدير.

والإسلام ليس دين مناسك تعبدية فحسب، فهو يَعتبر التكافل الاجتماعي عبادة وتقرّباً لله، لأنَّ المال له دور اجتماعي ووظيفة إنسانية. وقد ربط الله تعالى الإيمان بإنفاق المال على مستحقيه إضافة للزكاة فقال في سورة البقرة: **لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** (البقرة: ١٧٧).

إن في الصدقة ارتقاء بالنفس البشرية، لأنها إيثاراً للغير، والإيثار هو من أصعب الاختبارات على النفس البشرية حيث تتخلى عما تشتهيه طواعية وحبّاً في الله بوصفه الرابط الوحيد للمتخلى له. فالصدقة تُدفع للغير دون اشتراط رابطة القربى أو المعرفة، ولا يُقصد منها سوى وجه الله تعالى.

والصدقات في الإسلام نوعان: صدقات إجبارية، وأخرى اختيارية، الشكل (١٦).

فالصدقات الإجبارية: هي صدقات التزم المسلم بسدادها بوصفها ركناً من أركان الإسلام، كزكاة المال وزكاة الفطر، أو بسبب مخالفة ارتكبها قصداً أو عن غير قصد ككفارة الإفطار في رمضان والحنث في اليمين والصيد في الحرم والظهار والجماع في نهار رمضان والفدية ودية القتل الخطأ. أو بسبب إلزام ذاتي كما لو نذر نذراً إن تحقق أمرٌ يرغبه فسيتبرع لوجه الله بشيء معين، فإن وقع هذا الحدث صار النذر صدقة واجبة أو بسبب إلزام عائلي كالنفقة على الأرحام أو بسبب إلزام جماعة المسلمين كالتوظيف على الأغنياء. ويدلّ على ذلك قوله تعالى في سورة الروم: وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً (الإسراء: ٢٦).



الشكل رقم (16)

أما الصدقات الاختيارية: فهي الصدقات التي يدفعها المسلم إيماناً واحتساباً وتقرّباً إلى الله عزّ وجلّ، لقوله تعالى: **وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُوْلِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** (النور: ٢٢)، ومنها النفقة على الأقارب، والتبرعات، والوقف الخيري، والأضحية.

ويكون سداد الصدقات على أربعة أنواع هي:

١. سداد عيني[1]: كالطعام والكساء.
٢. سداد نقدي: كالمال وما في حكمه.
٣. سداد جسدي: كالصيام.
٤. عتق رقبة.

ويمثل النوعان الأوليان سيلاً من الحوالات النقدية والعينية وما في حكمهما من دافعي الصدقات إلى الفقراء والمساكين، قال تعالى: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ**

[1] ذكرت التقارير الإحصائية من أيام خلت بأن 5.5 مليون طفل يموتون سنوياً بسبب نقص الغذاء.

وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (التوبة: ٦٠).

والصدقة ليست مرتبطة بزمان أو مكان إنما هي دائمة مستمرة طالما أن هناك مخطئين يرغبون بالتوبة (وهذا حال المسلم)، لقوله صلى الله عليه وسلم: "كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ"[1]. إذن فَهناك تحويلات نقدية أو عينية مستمرة لصالح الفقراء.

والنوع الرابع يهدف إلى تحرير الإنسان من الرق والعبودية في كل زمان ومكان، وهذا ليس بعجيب، ففي ذروة (الانبهار) بالحضارة الغربية نسمع عن تجارة الرقيق وتجارة الأطفال وعصاباتها على الإنترنيت وعصابات الاتجار بالبيض. ولا ننس أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية كان على تجارة العبيد الأفارقة. بينما سعى الإسلام إلى تحرير الإنسان من العبودية منذ ولادته وهو مستمر بذلك إلى قيام الساعة لعلم الله المسبق بطمع وتجاوزات بعض عباده.

وتمثل الصدقات المذكورة التمويل العملي للفقراء والمساكين على مدار الساعة لسد حاجاتهم من ضروريات وأساسيات عيشه الكريمة من حرية وطعام وملبس. وما قامت به الحضارة الغربية من ترويج مصطلحات طنانة (كالتنمية المستدامة) بهدف تحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والأوبئة دون بحث السبل العملية والواقعية

[1] سنن الدارمي: 2611

مازالت حبراً على ورق. وبذلك يمكننا القول إن الحضارة الإسلامية قد سبقت جميع الحضارات بالتطبيق العملي الناجح بأكثر من ١٤٠٠ سنة.

دورة أموال الزكاة ومفهوم تخصيص النفقات

يملك الناس (أفراداً وشركات) أموالاً منقولة وغير منقولة، ويكسبون أموالاً من خلال ممارستهم لأعمال تجارية وصناعية وزراعية وخدمية، فتتراكم ثرواتهم وتنمو عبر الأيام والسنين. ويتوجب عليهم في كل عام احتسابها واحتساب الربح الناشئ بغية تحديد مطرح الزكاة، ثم يحتسبون صافي جيّد ديونهم المدينة فإذا تجاوزت صافي ثرواتهم الحد الأدنى المعفى فإنَّهم يشرعون بتطبيق نسب الزكاة حسب الشرائح، ويحسبون مقدار الزكاة الواجبة، ويخرجونها مباشرة لمصارفها المحددة في القرآن الكريم، أو يدفعونها لمؤسسات الزكاة التي قد تشرف عليها الدولة، حيث يُعاد توزيعها على الأفراد المستحقين. وإذا فاضَ المبلغ في بيت مال المنطقة (جغرافياً) الذي جُبي منها يُحوَّل الفائض إلى بيت مال المسلمين العام، والذي مقره مقرُّ الخلافة حيث يعاد تحويله إلى المناطق المحتاجة، الشكل (١٧).

وبذلك استخدم المسلمون مفهوم تخصيص النفقات وتوطين الإيرادات حسب المناطق التي حُصّلت منها لأنها أحق بها، وهذا هو العدل بعينه وما فعله معاذ بن جبل رضي الله عنه في اليمن حيث قال: «ائتوني بخميس أو لبيس آخذه منكم مكان الصدقة، فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة»[1] لهو خير دليل على

[1] البيهقي، السنن الكبرى، ج 4، ص 117.

ذلك. وهكذا تتحقق التنمية المستدامة التي يبحث عنها العالم بِحَيْرة في هذه الأيام.

أهمية الصدقات

إن أغلب الصدقات المحولة إلى الفقراء هي صدقات مادية، فالطعام والكساء والمال كلها تُشبع حاجاتهم الأساسية الأمر الذي يحقق أهدافاً اقتصادية واجتماعية، مثل:

١. نفسيّاً: تؤدي إلى مزيد من الدعم النفسي (السيكولوجي) للفقير والمسكين ومن في حكمهما من مستحقي الزكاة من خلال الشعور بالتآخي والتكافل.

٢. اقتصاديّاً: تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ورفع سلم الحاجات، وهي مفاهيم معاكسة للربا وبديل عنها، لقوله تعالى: **يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ** (البقرة: ٢٧٦).

- رفع سلّم الحاجات.
- جعل الطلب الكلي أكثر فاعلية.
- زيادة التكافل والتعاضد والتماسك بين الناس.

٣. اجتماعيّاً: تؤدي إلى زيادة الأمن فلا حاجة للسرقة أو الاحتيال والغش بل وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار لانتشار التكافل والتضامن والتماسك بين أفراد المجتمع. ويعتبر عتق الرقبة بمثابة ضمان أو فتح باب لاستعادة حرية الإنسان فيما لو فقدها أحد لسبب أو لآخر.

٤. دينيّاً: هي عبادة وتقربٌ إلى الله تعالى تؤدي إلى تكفير الذنوب وتطهير القلوب لقوله تعالى: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** (التوبة: ١٠٣)[3].

وقوله أيضاً في سورة النساء: **لاَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتَغَاء مَرْضَاتِ اللّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً** (النساء: ١١٤).

الزَّكاة ليست كالضَّرائب Taxes

قسّم القلقشندي مال الدولة إلى مالٍ شرعي ومالٍ غير شرعي، ووصف مال الضرائب بأنها أموال غير شرعية لمخالفتها الصريحة. لذلك فإن الزكاة في الاقتصاد الإسلامي هي غير الضرائب. للأسباب التالية:

١. الزَّكاة تكليف ماليٌّ على الأغنياء لصالح الفقراء، بينما الضريبة هي تكليف ماليٌّ على كلِّ مكتسبٍ بغضِّ النظر عن وضعه الماديِّ، وغالباً ما يحاول الأغنياء التهرُّب من الضَّرائب وخاصَّة ذوو الدخل الحرِّ منهم. بينما يدفع الموظَّفون وهم أصحاب الدَّخل المحدود ما يترتَّب عليهم كاملاً لاقتطاعه من رواتبهم مباشرةً.

٢. الضريبة من وجهة نظر المنتج هي تكلفة إضافية يضيفها إلى تكلفته إذا سمحت ظروف السوق بذلك مما يؤدي إلى رفع الأسعار دون زيادة مقابلة في الإنتاج، والنتيجة هي تفشي التضخم في السوق، فإذا لم تسمح ظروف

السوق بنقل هذه التكلفة إلى المستهلك بزيادة السعر عليه، فإن المنتج سيتحملها طالما أن ربحه مقبولاً، وإلا فإنه يفضل الخروج من سوق الإنتاج والتحول إلى عاطل عن العمل لازدياد تكاليف إنتاجه وقلة إيراداته.

٣. إنَّ نسبةَ الزَّكاة ومصارفَها محدَّدةٌ شرعاً، وهي ليست عبئاً على الربح، إنما توزيع له، ولا يجوز نقل عبئها إلى الآخرين لأنها حقٌّ شرعيٌّ باقٍ في ذمَّة المزَكِّي.

٤. تتصرَّف الحكومات بحصيلة الضَّرائب حسب ما تراه مناسباً، بينما حصيلة الزَّكاة تُنفَق في مصارفها المحدَّدة كما قال تعالى في سورة التوبة: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (التوبة: ٦٠). وعندما لا يوجد مصرف للزَّكاة تتصرَّف الدولة فيها بحسب ما تراه مناسباً وضروريّاً، كما حصل في زمن خامسِ الخلفاء الراشدين عمرَ بن عبد العزيز رضي الله عنه، إذ لم يعثر عمَّال الزكاة في البلاد الإسلامية كافَّةً على من يستحقُّها، فقال عمر رضي الله عنه نزوِّج العَزَبَ.

٥. لا يجوز تكليف الفقراء بالزَّكاة في أيِّ حال من الأحوال، إلَّا إذا ملك الفقير حدَّ النِّصاب الشَّرعيِّ وانطبقت عليه باقي الشُّروط التي حدَّدها الفقهاء.

٦. حرَّم رسول الله صلى الله عليه وسلم أخْذَ المُكوسِ (أي الضَّرائب)، لذلك فإنَّ المجتمع الإسلاميَّ يخلو من هذه المُكوسِ والضرائب. للأدلة التالية:

- عن عقبةَ بنِ عامرٍ الجهنيٍّ رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يَدْخُلُ صَاحِبُ مَكْسٍ[1] الجَنَّةَ"[2].
- وعن رويفعِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنَّ صَاحِبَ المَكْسِ في النَّارِ"[3].
- وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا لقيتم عاشراً فاقتلوه"[4]، والعاشر هو محصّل الضرائب وقد سادت نسبة العُشر لذلك سُميّ عاشراً.
- وقوله صلى الله عليه وسلم: "هذا سوقكم فلا يُنتقص ولا يُضربن عليه خَراج"[5]، وهذا الحديث ذكره صلى الله عليه وسلم عندما هاجر من مكة إلى المدينة المنورة فكان أول ما أسسه في أول دولة إسلامية المسجد ثم سأل عن السوق فدلوه على سوق لليهود، فأمر بإشادة سوق خاصة للمسلمين، مما يدلّ على استقلالية الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين. ويدلّ هذا الحديث على عدم انتقاص السوق بعرقلة انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال منها وإليها مما يضمن لها شروطاً عادلة

[1] وفيه أن صاحب المكس من أقبح المعاصي والذنوب والموبقات لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده، وتكرر ذلك منه وانتهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها وصرفها في غير وجهها. النووي على مسلم، مجلد 6، ج 11، ص 203.
[2] أخرجه أحمد في مسنده برقم: (17294، 17354).
[3] أخرجه أحمد في مسنده برقم: (17001).
[4] أخرجه أحمد في مسنده برقم: (17365).
[5] سنن ابن ماجة: 2224

للتبادل، ثم نهى صلى الله عليه وسلم أن يُفرض عليها أية ضرائب وأتاوات لجعل الفرص متاحة أمام الجميع بغض النظر عن قدراته، لذلك فإن ضريبة المبيعات أو ما يُسمى بضريبة القيمة المضافة تدخل ضمن هذا النهي.

– يدعو الإسلام إلى صَوْنِ حرمةِ الأموال الخاصَّة، فعن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلُّ المسلِمِ على المسلِمِ حرامٌ دمُه ومالُه وعرضُه"[1]. واعتبر الذي يُقتَلُ دون ماله شهيداً، فعن عبد الله بن عمْرِو بنِ العاصِ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قُتِلَ دُوْنَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيْدٌ"[2].

متى تُفرض الضرائب في الاقتصاد الإسلامي؟

بدراسة مراحل إنشاء وتكوين الدولة الإسلامية منذ نشأتها في المدينة المنورة وحتى نهاية العصر الراشدي يتبين أنها نهجت المنهج المالي التالي:

- التبرعات.
- الزكاة (وقد فرضت في السنة الثانية للهجرة).
- وقف بعض أملاك الدولة لصالح النفع العام.
- الاستثمارات الخاصة.
- خراج الأراضي (ريع الأراضي لقاء إيجارها).

[1] أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (33- [6541]، 32- [2564])، وأحمد في مسنده برقم: (7727).
[2] أخرجه البخاريُّ في صحيحه برقم: (2480).

- استثمار أملاك الدولة.
- خُمس الغنائم.
- الجزية.
- الحث على الوقف وتحويله للنفع العام.
- الاقتراض.
- الاقتراض من أموال الزكاة مقدماً.

يلاحظ أن الضرائب والمكوس لم تُفرض أبداً رغم حاجة الدولة الماسة (خاصة في طور التكوين والنشأة) إلى أموال طائلة. ولم يثبت أخذها لا من مسلم ولا من ذمي (مواطن). بل ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد وضع ضريبة العُشر على تجار البلدان غير الإسلامية بعد أن تيقن أن تلك البلاد وضعت ضريبة المكوس (العُشر) على تجار المسلمين المارين من ديارهم كمعاملة بالمثل.

وعلى كل حال، فإن لمفهوم كلمة الضريبة في الفقه الإسلامي معنىً خاص، فقد تعرض النويري (٦٧٧–٧٣٣ هـ= ١٢٧٨–١٣٣٣ م) لوضع معيار لما يتحصل من صناعة اعتصار قصب السكر ووضع لها أسماء **كالضريبة** والوضعة واليد، **فالضريبة** ثماني أياد واليد ملء خابية والخابية ثلاثة آلاف رطل من عصير القصب فتكون الضريبة أربعة وعشرين ألف رطلاً من الماء يجمد منها مع جودة القصب ثلاث ضرائب.... وهذا اصطلاح بلاد قوصَ من الصعيد الأعلى بالديار المصرية

وهو وإن اختلف في غيرها من البلاد فلا يبعد من هذا الترتيب[1] . يتبن أن كلمة الضريبة تكافئ مقياس وزن وحجم.

مصطلح التوظيف على بيت المال (فرض الضرائب)

رخَّص الشاطبيُّ (رحمه الله) لبيت المال الاستقراضَ في الأزمات، وأسماه بالتوظيف على بيت المال فقال: "الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخلٌ يُنتظَرُ، وأمَّا إذا لم يُنتظر شيءٌ وضعُفت وجوه الدَّخل بحيث لا يُغني فلا بدَّ من جريان حكم التوظيف"[2]، وذلك تطبيقاً للسنَّة الشريفة، فقد جاء في الأثر عن فاطمةَ بنتِ قيسٍ رضي الله عنها أنها قالت: سألت، أو سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزَّكاة فقال: "إنَّ فِيْ الْمَاْلِ لحَقّاً سِوَى الزَّكَاْةِ" ثم تلا هذه الآية التي في سورة البقرة: لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء

[1] النويري، مرجع سابق، ص 271.
[2] الشاطبي، (الاعتصام)، ج 2، ص: 305.

والضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ

(البقرة: ١٧٧)"[1].

لذلك يُشترط لفرض ضرائب في الاقتصاد الإسلامي شروطاً هي:

١. أن تكون الأمة في جائحة.

٢. أن يكون بيت المال فارغاً.

٣. أن يُوظَّف (أي يُفرض) على الأغنياء دون الفقراء.

٤. أن تتوقف هذه السياسة المالية فور انتهاء الأزمة ووجود المال في بيت المال.

وهذا يثبت أن فرض الضرائب له شروطه الضابطة وهو بمثابة "آخر سهم في النظام المالي الإسلامي"[2].

وبالعودة إلى عام الرمادة في زمن الفاروق رضي الله عنه، حيث الأمة كانت في أزمة شديدة، وبيت المال كان فارغاً، ولا ينتظر إيرادات لبيت المال، وعليه فالسياسة المرتقبة هي التوظيف على بيت المال أي فرض الضرائب. لكن الفاروق رضي الله عنه فضّل تعجيل الإيرادات المتوقعة بدل السياستين السابقتين، فاستدان من أموال الزكاة التي سيدفعها المسلمون في سنواتهم التالية لتكون بمثابة اقتراض داخلي لا تكلفة فيه، ولا مخاطر عليه، فقد لا تنقضي الأزمة سريعاً ويتأخر الدخل المتوقع.

إن الاقتراض الداخلي من أموال الزكاة عطّل فرض الضرائب لأن بيت المال لم يعد فارغاً! وبذلك لم تعد الشروط الثلاثة الداعية لفرض الضرائب متاحة.

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه برقم: (659،660)

[2] قحف، مرجع سابق، ص 111.

لقد حققت تلك السياسة عدة أمور، منها:

أنها حققت ربطاً بين الإنفاق العام ومصادر دخله التي تأتي من التمويل المستدام من أفراد المجتمع ومؤسساته لرفع الفقر الذي أصاب جميع الناس بمجاعة، فهذه مهمة يشترك فيها (بيت المال) و(مؤسسات المجتمع) معاً. وإن اللجوء إلى سياسة فرض الضرائب هو إجراء سهل تحبذه الحكومات، لكنه غير عادل، لما له من آثار سيئة تزيد فاقة الناس، فأسوأ ما في الضرائب أنها عمياء تطال الجميع فقراء وأغنياء، لكن القادرين يتهربون منها وغالبا الأغنياء هم الذين يفعلون ذلك حتى في أرقى الدول مدنية كما حصل في فرنسا إبان الحملة الانتخابية للرئيس الحالي أولاند، بينما لا يستطيع ذلك أصحاب الدخل الثابت.

عدم التسرع بالاستقراض، فصعوبة تقدير شدة الأزمة وزمنها، وضعف موارد الدخل المتوقعة، كانا السبب لعدم تحميل بيت المال بدَيْن واجب السداد. فللحفاظ على تحقيق العدالة بين الأجيال وجب البحث عن حلول أجدى، وللأسف فإن أغلب الحكومات تتماهى بالاقتراض لتحقيق سياسات ذات مفاعيل آنية أو لأهداف انتخابية، مما يُورط الأجيال القادمة بالتزامات لا تستفيد منها. وهذا ما تنبه إليه عمر رضي الله عنه.

عدم اللجوء إلى فرض الضرائب حتى لا يُثقل كاهل الناس بتكاليف اجتماعية إضافية، فالمسلمون يدفعون زكاة أموالهم بوصفها ركناً من أركان إسلامهم، وسيدفعون الضرائب التي تزيد تكاليف إنتاجهم دون زيادة حقيقية فتُسهم في خلق التضخم وزيادته. إن فرض الضرائب هي سياسة مالية ظالمة بحق المجتمع خاصة

إذا أُسيء استخدام حصيلتها، وهذا ما يقع فيه كثيرٌ من الحكومات لفسادها وضعف إداراتها.

ولتطبيق التوظيف يضاف شرطٌ آخر وهو فرض الضرائب على الأغنياء دون الفقراء، وهذا ما لا تفعله النظم الوضعية، لكن أزمة الدين العام الأمريكي الأخيرة جعلته موضوع الصراع بين البيت الأبيض والكونغرس في التوجه نحو فرض الضرائب على الأغنياء فقط في الأشهر السابقة.

ضرورة اللجوء إلى الابتكار المالي وعدم التوقف عند المحاكاة والتقليد أسوة بفعل الفاروق رضي الله عنه، فقد لجأ إلى سياسة الاستدانة من المساهمات الاجتماعية المستقبلية.

وبناء عليه، يُمكننا فهم سلوك أبي بكر رضي الله عنه بمحاربة مانعي الزكاة بأنه توظيف للنص القطعي باعتبار أن مانعيها أخلّوا بركن من أركان النصوص القطعية. كما نفهم من سلوك عمر رضي الله عنه عدم تحميله للناس تكاليف مالية (أي ضرائب) تحاشياً لزيادة تكاليف عيشهم ووقوع الاقتصاد في التضخم مقابل التوسع بمصادر بيت المال، بأنه سلوك رشيد اعتمد على الاستنباط من النصوص القطعية والاستناد إليها، فسياسة الاقتراض الداخلي ليست لها مخاطر، والمسلم القادر مالياً سيسدد زكاة أمواله عاجلاً أو آجلاً، ومن مصلحته أن يسددها الآن أفضل من سداده لضرائب لا يرتجي منها سوى عبء إضافي لن يغنيه عن سداد زكاته مستقبلاً، وهذه علاقة (ربح – ربح) أو (WIN – WIN).

الفصل الخامس
الإيرادات العامة وتمويل النفقات

تكمن أهمية الإيرادات العامة لدورها الأساسي في تأمين المال اللازم لتغطية النفقات العامة لقيام الدولة بوظائفها المختلفة، فضلاً عن تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها من خلال سياساتها المالية.

وقد اقتصرت أهمية الإيرادات في ظل الدولة الحارسة على تزويد خزينتها بالحد الأدنى من الموارد فقط. بينما ازدادت أهميتها في ظل الدولة المتدخلة، لكون هذه الإيرادات أداة هامة في التأثير بالحياة العامة من خلال تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية. وكذلك لمجابهة تطور حجم النفقات العامة بسبب توسع الدولة وازدياد وظائفها. أما في ظل الدولة الراعية، فقد تنوعت مصادر الإيرادات.

الإيرادات العامة في الاقتصاد التقليدي

أولاً: إيرادات أملاكها: وهي الموارد التي تدخل الخزينة العامة من إدارة أموال الدولة المنقولة والعقارية واستثمارها, كموارد المناجم والغابات واستثمارات مؤسساتها. ويقسم الفقهاء الماليون هذه الإيرادات إلى نوعين بحسب مصدرها:

١. أملاك الدولة العامة كالطرق والجسور.

٢. أملاك الدولة الخاصة كالمصانع والأراضي الزراعية.

ثانياً: إيراداتها من الرسوم: بعد أن اتسعت الحاجات والمرافق العامة وقل التعاون بين الرعايا, وتناقصت التبرعات. لذلك لابد من أخذ أموال مقابل استخدام هذه المرافق. والرسم هو مبلغ من المال يؤديه المنتفع للدولة مقابل منفعة خاصة ومعينة

لها صفة الخدمة العامة. وقد تضائل دور هذه الرسوم حتى كادت تتلاشى, فلم تعد مبررات الرسوم متوافقة مع دور الدولة الراعية المتدخلة للأسباب التالية:

١. تأمين جميع الخدمات العامة مجاناً لكل الناس دون النظر إلى قدراتهم المالية.

٢. زوال الأسباب السياسية والمالية التي تبرر الرسم.

٣. مبلغ الرسم هو مبلغ مقطوع, لذلك فهو لا يميز بين غني وفقير.

ثالثاً: إيراداتها شبه الضريبية: وهي ناجمة عن فرض أموال تخصص لأشخاص القانون العام أو الخاص لتحقيق أهداف معينة يغلب عليها الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو المهني, كبطاقات دخول الملاهي أو الاقتطاعات لصالح نقابات معينة.

رابعاً: إيرادات الدولة النقدية:

١. **سندات الخزينة (السيادية)**: تصدرها الدولة لتأمين الأموال اللازمة لنفقاتها العاجلة ريثما تتم جباية الضرائب والرسوم, ثم تسدد قيمتها مع فائدتها المحددة في السند.

٢. **إصدار النقد**: تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتغطية الفرق بين النفقات والإيرادات.

خامساً: الضرائب: وتعتبر من أهم موارد الدولة ولا تقتصر أهميتها على ما تدرّه من أموال على الخزينة العامة, بل لها تأثير كبير في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والضريبة هي فريضة مالية تقتطعها الدولة بصورة إجبارية نهائية مباشرة وتستخدمها كوسيلة لتحقيق أهدافها العامة.

واعتبرت الضريبة عقداً بين المكلّف والدولة يدفع بموجبه الأول مبلغاً من المال مقابل حصوله على الخدمات التي تقدمها الدولة, ثم تطورت هذه النظرية التعاقدية لصالح نظرية التضامن التي تعتبر أن الدولة تفرض الضرائب بسلطتها حتى تتمكن من القيام بالوظائف الموكلة إليها.

سادساً: القروض العامة: تلجأ إليها الدولة كمصدر للإيرادات عندما تعجز عن تأمين الموارد اللازمة لها من إيراداتها السيادية, فتستدين من مؤسسات مالية أو أجنبية.

وكانت القروض العامة في بداية نشأتها مورداً استثنائياً لا تلجأ إليه الدولة إلا في الحالات غير العادية كالحروب أو لتمويل نفقات طارئة ناشئة عن حوادث غير متوقعة كالكوارث الطبيعية, إلا أن تطور وظائف الدولة وازدياد النفقات العامة وتخطيط برامج تنمية طموحة, دفع الدولة إلى الاستدانة بصورة متواصلة لتمويل نفقاتها, فازدادت أهمية القروض العامة بحيث أصبحت مورداً عادياً تلجأ إليه لتحقيق توازن إيراداتها مع نفقاتها.

النفقات العامة في الاقتصاد التقليدي

تلعب النفقات العامة دوراً هاماً في حياة الأمة, فهي الأداة التي تمكن الدولة من القيام بأعمالها وتنفيذ مقرراتها, وهي المرآة التي تعكس فعالية الحكومة ونشاطاتها المختلفة.

وتفضل الدولة الحارسة إنفاق أقل مبلغ ممكن دون النظر لآثار ذلك من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية, فهي بذلك تقتصر على الحد الأدنى للنفقات مع الحفاظ

على ثروة الأفراد. لذلك أخذت الدولة بأولوية النفقات على الإيرادات, حيث تقوم بتقدير حجم النفقات أولاً ثم تقوم بتقدير الإيرادات.

بينما في ظل الدولة الراعية المتدخلة ازدادت أهمية النفقات العامة وأصبحت أداة فعالة لخدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة. فلا ينظر إلى كميتها فقط بل يُبحث في آثارها ونتائجها. فالنفقة العامة لقيام الدولة بوظائفها الأساسية, ووسيلة للتأثير بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

والنفقة العامة هي مبلغ نقدي يصرف من قبل أحد أشخاص القانون العام, عندما يستعمل سلطاته وامتيازاته, إشباعاً لحاجة عامة, وتحقيقاً لتدخل الدولة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي. وتقسم إلى:

١. نفقات عادية واستثنائية
٢. نفقات جارية واستثمارية وتحويلية.
٣. نفقات وزارات وإدارات عامة.
٤. نفقات وظيفية.

الموازنة العامة في الاقتصاد التقليدي

للموازنة العامة أهمية كبيرة في حياة الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية السياسية:

١. تعكس الموازنة برنامج عمل الحكومة خلال مدة محددة من الزمن.
٢. تترجم خطة الدولة السياسية إلى أرقام.
٣. هي بمثابة إذن منحته السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية تبدو أهميتها من خلال إعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات الرعية من خلال ما تفرضه من ضرائب أو تصرفه من نفقات.

كيفية إقرار مشروع الموازنة في مجلس الشعب[1]

يرسل مشروع الموازنة إلى السلطة التشريعية قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية, ثم يوزع المشروع على أعضاء مجلس الشعب لدراسته.

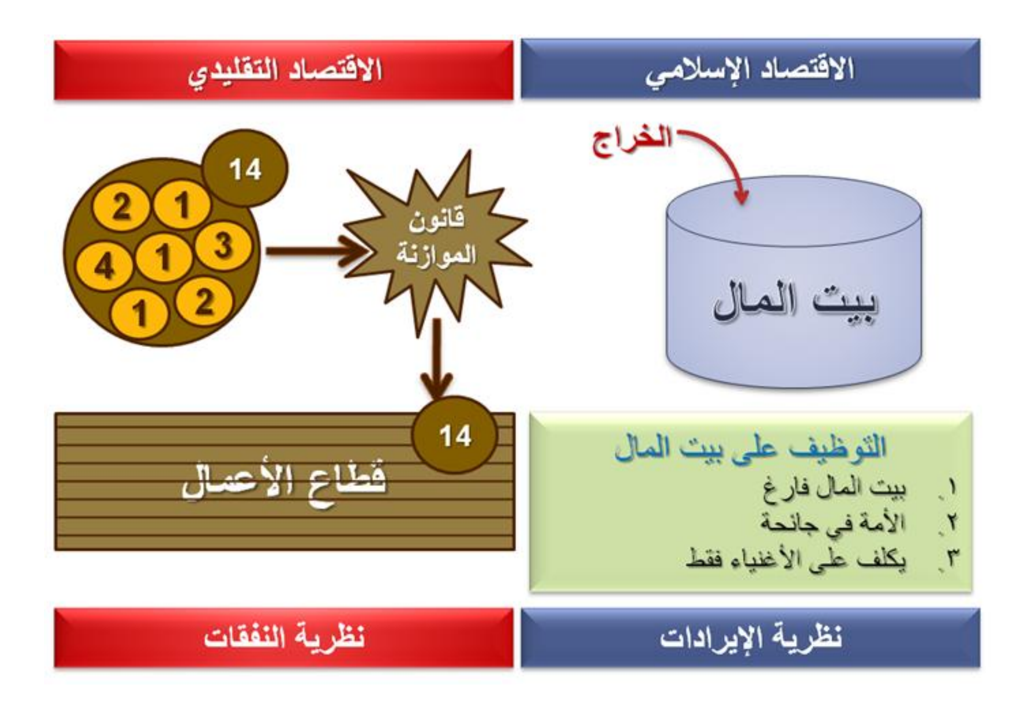
تبدأ مناقشة الموازنة في المجلس بتقرير الحكومة المالي. ويفسح رئيس المجلس للأعضاء مجال الكلام غير المقيد. وفي ختام الجلسة يُصوّت على إحالة المشروع إلى (لجنة الموازنة والحسابات) لتدقيقه وإقراره, ثم تقوم هذه اللجنة بتقديم تقرير عن مشروع الموازنة يتضمن الاقتراحات, ثم تتم مناقشة هذا التقرير من قبل أعضاء مجلس الشعب, ثم يختم رئيس المجلس المناقشة ويطلب التصويت من أعضاء المجلس على مشروع الموازنة, فإذا وافق المجلس على ذلك المشروع بدأ بدراسة الأرقام.

يبدأ المجلس بمناقشة النفقات أولاً وإقرارها ثم بمناقشة الإيرادات وإقرارها, ثم يقرّ متن قانون الموازنة. ويصدر بعد ذلك رئيس الجمهورية قانون الموازنة الذي أقره مجلس الشعب ليصبح نافذاً بصورة نهائية.

ويمكن إجراء مقارنة بين الاقتصادين الإسلامي والوضعي في نظرتهما لتمويل النفقات العامة، الشكل (١٨).

---

[1] بشور، د. عصام، المالية العامة والتشريع المالي، 1980، منشورات جامعة دمشق. الصفحات 451-472.



الشكل (١٨)

الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي وبدائله الحديثة

يتضح مما سبق أن الاقتصاد التقليدي كلما تمادى في توسّعه بالنفقات احتاج لمزيد من الإيرادات، وبسبب سهولة فرض الضرائب وتحصيلها وغياب الرقابة في تبرير فرضها – بسبب التسلط السياسي في أكثر الأحيان – فإن أغلب الحكومات وغالبا في البلدان النامية منها تميل لهذا الحل. وتتلخص هذه الإستراتيجية بنظرية النفقات.

أما الاقتصاد الإسلامي فيعتمد العقلانية من خلال ربط الإنفاق بالإيراد المتحقق من خلال إستراتيجية نظرية الإيرادات[1] . ولقد ذكرنا في الشكل (١٨) مثالا واحداً عن إيرادات بيت المال (الخزينة) هو الخراج، وأبسط تعريف له هو إيجار الأرض .

ويشبه الخراج في أيامنا الحالية نظام BOT[2] فالدول تمتلك أراضي، فتمنحها لشركات لتنشئ مشاريع عليها، وتستثمرها لفترة من الزمن ثم تعيدها للدولة التي تعيد منحها لشركات استثمارية أخرى، وهكذا. فالفنادق مثلا تُمنح لشركات لمدة ٢١ عاماً مثلا، عام مخصص للإنشاء ثم استثمار لعشرين سنة تستفيد الدولة من ذلك بحصولها على عائد سنوي مستمر، وبعد انقضاء ٢١ سنة تعيد الشركة المستثمرة الفندق بحالة يتم الاتفاق عليه عند العقد للدولة، والتي تستطيع إعادة استثمارها من جديد .

وفي الخراج، تمنح الدولة الأرض لمن يستثمرها وتأخذ منه سنوياً إيجار محدد، وعندما يترك الأرض ويهجرها تعطيها لغيره وهكذا. وهذا بديل أفضل من الخصخصة .

---

[1] يمكن تشبيهها بالمثل الشعبي (على قد بساطك مد رجليك) بينما نظرية النفقات يمكن تصورها بالقول: (مد رجليك وسوف نشد البساط على قدرها).

[2] من صيغها:

- البناء والتشغيل والنقل. Build, Own, and Transfer BOT
- البناء والامتلاك والتشغيل. Build, Own, and Operate BOO
- البناء والامتلاك والتشغيل والنقل. Build, Own, Operate, and Transfer BOOT
- البناء والتأجير والنقل. Build, Lease, and Transfer BLT
- البناء والنقل والتشغيل. Build, Transfer, and Operate BTO
- التصميم والبناء والتمويل والتشغيل Design, Build, Finance, and Operate DBFO.
- إعادة التأهيل والامتلاك والنقل. Rehabilitate, Own, and Transfer ROT

وبالعودة إلى الشكل (١٨)، فإن نظرية الإيرادات جعلت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلجأ إلى الاستدانة والاقتراض من الناس من أموال زكاتهم سنوات إلى الأمام أسوة بما فعله عليه الصلاة والسلام عندما بعث الحكم بن عتبة على الصدقة، فأتى العباس يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (صدق عمي قد تعجلنا منه صدقة سنتين). وبذلك فإن الشرط الأول للتوظيف غير متحقق لامتلاء بيت المال بالنقود، مما يُبعد سياسة فرض الضرائب على الناس من جديد.

وبذلك نجد أن سياسة الاقتصاد الإسلامية المالية تميل إلى استبعاد فرض الضرائب وتركها كحل أخير لابد منه، مما يجبر الحكومات لأن تكون أكثر جدية وحنكة في الأمور الاقتصادية، بل ويجعل منها مستثمراً فاعلا في السوق لا طفيلي يعيش على حقوق الآخرين.

لقد فضل الفاروق رضي الله عنه تعجيل الإيرادات المتوقعة بالاستدانة من أموال الزكاة التي سيدفعها المسلمون في سنواتهم التالية لتكون بمثابة اقتراض داخلي لا تكلفة فيه، ولا مخاطر عليه، فقد لا تنقضي الأزمة سريعاً ويتأخر الدخل المتوقع.

إن الاقتراض الداخلي من أموال الزكاة عطّل فرض الضرائب لأن بيت المال لم يعد فارغاً! وبذلك لم تعد الشروط الثلاثة الداعية لفرض الضرائب متاحة.

لقد حققت تلك السياسة عدة أمور، منها:

– أنها حققت ربطاً بين الإنفاق العام ومصادر دخله التي تأتي من التمويل المستدام من أفراد المجتمع ومؤسساته لرفع الفقر الذي أصاب جميع الناس بمجاعة، فهذه

مهمة يشترك فيها (بيت المال) و(مؤسسات المجتمع) معاً. وإن اللجوء إلى سياسة فرض الضرائب هو إجراء سهل تحبذه الحكومات، لكنه غير عادل، لما له من آثار سيئة تزيد فاقة الناس، فأسوأ ما في الضرائب أنها عمياء تطال الجميع فقراء وأغنياء، لكن القادرين يتهربون منها وغالبا الأغنياء هم الذين يفعلون ذلك حتى في أرقى الدول مدنية كما حصل في فرنسا إبان الحملة الانتخابية للرئيس الحالي أولاند، بينما لا يستطيع ذلك أصحاب الدخل الثابت.

– عدم التسرع بالاستقراض، فصعوبة تقدير شدة الأزمة وزمنها، وضعف موارد الدخل المتوقعة، كانا السبب لعدم تحميل بيت المال بدَيْن واجب السداد. فللحفاظ على تحقيق العدالة بين الأجيال وجب البحث عن حلول أجدى، وللأسف فإن أغلب الحكومات تتماهى بالاقتراض لتحقيق سياسات ذات مفاعيل آنية أو لأهداف انتخابية، مما يُورط الأجيال القادمة بالتزامات لا تستفيد منها. وهذا ما تنبه إليه عمر رضي الله عنه.

– عدم اللجوء إلى فرض الضرائب حتى لا يُثقل كاهل الناس بتكاليف اجتماعية إضافية، فالمسلمون يدفعون زكاة أموالهم بوصفها ركناً من أركان إسلامهم، وسيدفعون الضرائب التي تزيد تكاليف إنتاجهم دون زيادة حقيقية فتُسهم في خلق التضخم وزيادته. إن فرض الضرائب هي سياسة مالية ظالمة بحق المجتمع خاصة إذا أُسيء استخدام حصيلتها، وهذا ما يقع فيه كثيرٌ من الحكومات لفسادها وضعف إداراتها.

ولتطبيق التوظيف يضاف شرطٌ آخر وهو فرض الضرائب على الأغنياء دون الفقراء، وهذا ما لا تفعله النظم الوضعية، لكن أزمة الدين العام الأمريكي الأخيرة جعلته موضوع الصراع بين البيت الأبيض والكونغرس في التوجه نحو فرض الضرائب على الأغنياء فقط في الأشهر السابقة.

– ضرورة اللجوء إلى الابتكار المالي وعدم التوقف عند المحاكاة والتقليد أسوة بفعل الفاروق رضي الله عنه، فقد لجأ إلى سياسة الاستدانة من المساهمات الاجتماعية المستقبلية.

وبناء عليه، يُمكننا فهم سلوك أبي بكر رضي الله عنه بمحاربة مانعي الزكاة بأنه توظيف للنص القطعي باعتبار أن مانعيها أخلّوا بركن من أركان النصوص القطعية. كما نفهم من سلوك عمر رضي الله عنه عدم تحميله للناس تكاليف مالية (أي ضرائب) تحاشياً لزيادة تكاليف عيشهم ووقوع الاقتصاد في التضخم مقابل التوسع بمصادر بيت المال، بأنه سلوك رشيد اعتمد على الاستنباط من النصوص القطعية والاستناد إليها، فسياسة الاقتراض الداخلي ليست لها مخاطر، والمسلم القادر مالياً سيسدد زكاة أمواله عاجلاً أو آجلاً، ومن مصلحته أن يسددها الآن أفضل من سداده لضرائب لا يرتجي منها سوى عبء إضافي لن يغنيه عن سداد زكاته مستقبلاً، وهذه علاقة يربح فيها الجميع.

الحكومة الالكترونية

تعهد بعض الدول جزءاً من أعمالها إلى شركات تقدم الخدمات الحكومية الكترونياً كما في دبي وغيرها، فتقدم الشركة البنية التحتية من أجهزة وبرامج وتطويرها

كلما لزم الأمر وتقوم بأتمتة الأنظمة الكترونياً وتقدم خدماتها للجمهور بسهولة ويسر مقابل رسوم تغطي تكاليفها وما تسدده للحكومة إضافة إلى أرباحها.

الصكوك الإسلامية

الصكوك هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيم أصدرت من أجله.

وتتميز الصكوك بأنها أداة ملكية محددة لجمع الأموال من المستثمرين، وملكيتها تمثل ملكية صاحبها في موجودات المشروع، لذلك يحق لملاكها الحصول على الأرباح (إن وجدت) التي يحققها المشروع.

الصكوك الإسلامية ضمن عمليات السوق المفتوحة للمصرف المركزي

صكوك الإجارة الحكومية

هي صكوك يتم إصدارها على صيغة الإجارة تمثل حصة في أصول حكومية تصدرها الحكومة ممثلة في المصرف المركزي نيابة عنها.

هدفها:

ا. إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة (OMO).

ب. تغطية جزء من عجز الموازنة من موارد نقدية حقيقية.

ج. تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار.

د. إيجاد مجالات جديدة للاستثمار بتفعيل الأصول التي تملكها الدولة.

آلية إصدار الصكوك:

(أ) تقوم الحكومة بطرح نسبة معينة من ملكيتها في بعض الأصول لصالح محفظة الصكوك الإسلامية. كأن تطرح الحكومة نسبة معينة من ملكيتها في بعض الأصول (٣٠٪ من معمل الاسمنت مثلا) لصالح محفظة الصكوك الإسلامية التي تديرها إدارة الصكوك الحكومية بوزارة المالية حيث تقوم ببيع هذه النسبة للمحفظة التي ستنشأ لهذا الغرض.

تقوم محفظة الصكوك الإسلامية بإصدار صكوك بقيمة هذه الأصول وتطرح على المستثمرين من الأفراد والشركات ذات الشخصية الاعتبارية والمؤسسات المالية المختلفة في الداخل والخارج.

فإذا فرضنا أن قيمة معمل الإسمنت السوقية بلغت مليار ليرة، وقررت الحكومة طرح ٣٠٪ للاكتتاب العام، أي ٣٠٠ مليون ليرة، وبفرض أن الصك حددت قيمته ١٠٠٠ ل.س فهذا يعني طرح ٣٠٠٠٠٠ صك على الاكتتاب العام.

(ب) تقوم المحفظة بإصدار صكوك الإجارة بقيمة هذه الأصول، وجمع المبالغ المكتتب فيها، وتشتري بموجبها الأصل من الدولة وتؤول ملكية الأصل للمستثمرين.

(ج) تقوم الحكومة ممثلة (بوزارة المالية) أو أي طرف ثالث باستئجار الأصل من المالكين الجدد (حملة الصكوك) بعائد إيجاري وبموجب عقد إجارة تشغيلية.

(د) عند نهاية فترة الإجارة يقوم المستثمرون ببيع الصكوك (التي تمثل الأصل) للدولة أو أي جهة أخرى لشرائها بسعر السوق .

(هـ) العائد على الصكوك يمثل عائد الإجارة زائداً الأرباح الرأسمالية (إن وجدت) .

صكوك الانتفاع

هي صكوك مشتقة من صكوك الإجارة، وهي عبارة عن وثيقة تعطي حاملها (صاحبها) الحق في الانتفاع بعين موصوفة (ملكية عقار غالباً) لفترة زمنية محددة من السنة خلال عدد محدد من السنوات، مما يخوله بيع واستثمار وتوريث وهبة الصك .

وبذلك تقدم شركة الاستثمار (إدارة المحفظة) لزبائنها مجموعة خدمات للتمتع بخدمات سكنية في مواقع مختلفة حول العالم . علماً أن أبراج مكة المحيطة بالحرم المكي يتم استثمارها بهذه الطريقة .

صكوك الاستثمار الحكومية

هي وثيقة ذات قيمة اسمية محددة بالليرة، تتيح لحاملها المشاركة في تمويل أصول حكومية عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والاستصناع والسلم بغرض تحقيق ربح .

هدفها :

ا. تمويل الدولة لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية .

ب . تنويع وزيادة موارد الدولة .

ج. توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة ومن موارد موجودة أصلاً في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية.

د. استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي.

ه. إدارة السيولة داخل الاقتصاد الوطني.

و. تنويع وزيادة الصكوك الإسلامية عن طريق إتباع صيغ تمويل إسلامية.

آلية عمل الصكوك:

تستند هذه الآلية على ثلاثة أطراف:

ا. المستثمرون (أرباب المال).

ب. شركة خدمات مالية (المضارب).

ج. وزارة المالية (الجهة طالبة التمويل).

تقوم العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد مضاربة شرعية، وبين الشركة ووزارة المالية على عقود الإجارة والمرابحة والاستصناع والسلم.

إجراءات إصدار الصكوك:

ا. تدعو الشركة المستثمرين للاكتتاب في الصندوق لآجال معينة وبقيم محددة للصكوك وتصدر الشركة صكوكاً لكل مستثمر بقيمة استثماره.

ب. يتم الاستثمار في الصندوق على أساس مضاربة مقيدة بجميع ضوابطها الشرعية بحيث يكون التعامل مع الدولة فقط.

ج. تنشئ الشركة الصندوق ويوضع تحت إداراتها بصفتها المضارب (المدير).

د. يتم تجميع مبالغ الاكتتاب لتمويل احتياجات الدولة من المعدات والأجهزة والآليات.

ه. يمثل الصك بعد استثماره موجودات قائمة وحقيقية مكونة من مجموعة من العقود (المرابحة، الإجارة، الاستصناع، السلم).

و. يتحدد الربح على استثمارات الصندوق بمجموع عوائد عقوده الاستثمارية ويتم توزيع الأرباح بين المضارب ورب المال بنسبة كذا ٪ لرب المال وكذا ٪ للمضارب.

ز. لا يجوز لرب المال سحب رأسماله أو أي جزء منه قبل تاريخ الاستحقاق ولكن يجوز له تداوله في سوق الأوراق المالية.

ح. فترة الصكوك عامان (مثلا).

ط. تدفع الأرباح كل ستة أشهر (بواقع ١٠٪ لكل ٦ أشهر).

ي. فئة الصك ١٠ ألف ليرة أو مضاعفات هذا المبلغ.

صكوك التنمية الإسلامية

يمكن تطوير هذا النوع من الصكوك كوسيلة لجذب واستقطاب الودائع قصيرة الأجل بهدف استخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية، وذلك عن طريق توريق بعض الأصول المحسوسة المملوكة للدولة لطرحها في شكل صكوك على المستثمرين وصولاً لاستقطاب موارد نقدية حقيقية لتمويل بعض المشاريع الرأسمالية الحكومية، وخاصة مشاريع البنية التحتية.

تهدف هذه الصكوك إلى إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي وتغطية جزء من العجز في موازنة الدولة من موارد نقدية وحقيقية باستخدام مدخرات المجتمع وإيجاد مجالات جديدة للاستثمار وتمويل مشاريع البنية التحتية خدمة للاقتصاد الوطني.

آليات إصدار هذه الصكوك على النحو التالي:

١. يقوم المصرف المركزي أو أي وكيل للحكومة بتكوين صندوق مضاربة مقيدة ذات غرض محدد وذلك بهدف توفير الموارد اللازمة لتمويل إحدى المشاريع التنموية أو مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمطارات والمستشفيات والمواني البحرية أو النهرية.

٢. تقوم الحكومة أو وكيلها في هذه الحالة ببيع أصول محسوسة لصندوق المضاربة الخاصة المقيدة.

٣. يصدر مدير الصندوق صكوك التنمية الإسلامية عن طريق توريق الأصل ويتم عرضها على المستثمرين من الأفراد والشركات على أساس ملكية مؤقتة ويتم استلام قيمة هذه الصكوك بواسطة الصندوق.

٤. يتم إعداد الترتيبات والاتفاقيات لتشييد إحدى مشاريع البنية التحتية المحددة عن طريق عقد الاستصناع (أو أي صيغة شرعية أخرى) يتم فيه تحديد كافة المتطلبات والمواصفات والإجراءات المتعلقة بتشييد المشروع إضافة لأي عقود أخرى يتطلبها الموقف.

٥. تقوم الحكومة أو أي جهة أخرى باستئجار الأصل الذي تم التعاقد على إنشائه أو بعد تشييده عن طريق الإجارة والاقتناء من المالكين وذلك مقابل عائد تأجيري يتم الاتفاق عليه بموجب عقد إيجار منتهي بالتمليك.

٦. يقوم مدير الصندوق بإدارة أصول وخصوم الصندوق.

٧. تلتزم الحكومة وتقدم ضماناً غير مشروطاً بإعادة شراء الأصل من المالكين والمشترين عند نهاية الإصدار، ويكون الشراء بالقيمة الاسمية للصك (مبلغ الإيجار يمثل العائد على الصك)، كما تلتزم الحكومة باستمرارية استئجارها للصك طيلة فترة الإصدار المحددة للصك.

٨. يدفع عائد الصكوك (عائد التأجير) كل ثلاثة أشهر لمنح المستثمرين درجة معقولة من السيولة.

صكوك السلم قصيرة الأجل

صكوك السلم قصيرة الأجل هي وحدات استثمارية في عملية مضاربة (استخدمتها البحرين) يقوم بموجبها المصرف المركزي، بصفته مديراً لمحفظة صكوك السلم الإسلامية بشراء أصول (نفط مثلاً) من الحكومة بصيغة السلم حيث تقوم المحفظة بدفع ثمن السلعة عاجلاً واستلام السلعة آجلاً.

تعتبر صكوك السلم بديلاً شرعياً لسندات الخزانة الحكومية التي تستند إلى سعر الفائدة والتي لا تستطيع المصارف الإسلامية المشاركة فيها. وبسبب أهمية هذه الصيغة فقد قام مصرف السودان بالتنسيق مع وزارة المالية والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية بالاستفادة من تجربة البحرين الخاصة بصيغ

بيع السلم في استنباط واستحداث أسلوب عملي لإصدار سندات حكومية لا تتعارض والشريعة الإسلامية.

آليات إصدار صكوك السلم قصيرة الأجل بما يلي:

١. يقوم المصرف المركزي (بصفته ممثلاً لوزارة المالية) بدعوة المصارف والأفراد والشركات والمؤسسات المالية الراغبة في الاستثمار في الصكوك للمشاركة في محفظة الصكوك بالقدر الذي ترغب في شرائه من صكوك السلم المصدرة، واستلام قيمة الصكوك المحددة لكل جهة للدخول في مضاربة ينفذها المصرف نيابة عن تلك الجهات بغرض شراء السلعة التي تمثلها الصكوك (كمية محددة من النفط مثلاً) بسعر عاجل يتم التعاقد عليه مع وزارة المالية ثم بيع تلك السلعة عند حلول الأجل.

٢. يقوم المصرف المركزي بصفته مديراً لمحفظة صكوك السلم بتوقيع العقد مع وزارة المالية كممثل للحكومة المالكة للسلعة (النفط) والذي ينطوي على اتفاق بين الطرفين لشراء الأول نفطاً بمواصفات وكمية وسعر محدد يدفع عاجلاً وإقرار من الطرف الثاني بقبض الثمن والتزامه بتسليم السلعة أو قيمتها حسب سعر البيع للنفط لاحقاً تسليم ثلاثة شهور بربح معلوم وذلك لأن أسعار النفط تسليم ثلاثة شهور مثلاً هو سعر معروف مسبقاً ويمكن تبعاً لذلك التعاقد عليه.

٣. يتم تحديد أحد المصارف كطرف ثالث ليوقع مع المصرف المركزي (مدير المحفظة) على الوعد الملزم بالشراء بالقيمة المحددة وفقاً للأسعار الدولية للسلعة

تسليم ثلاثة شهور كجهة ضامنة لشراء السلعة في حالة عدم تمكن الجهة المسوقة للحكومة من شراء تلك السلعة بذلك السعر.

٤ . عند انتهاء اجل السلم يقوم المصرف المركزي بتحصيل قيمة السلعة موضوع السلم وتوزيعها على المستثمرين في هذه السلعة.

احتساب الزكاة افتراضياً على ميزانية سورية

إن الزكاة ليست بديلا عن الضرائب لاختلاف رؤى ومناهج كلٍ منهما، وكذلك تباين مطارحهما ومصارفهما كما أسلفنا سابقاً.

ويمكن الوصول إلى أرقام تقديرية لحصيلة الزكاة استناداً لأرقام الحسابات القومية التي تنشرها الهيئات الإحصائية الرسمية (الجدول ٦)، فعلى الرغم مما تحويه حسابات الناتج المحلي بنوعيه الإجمالي والصافي من أخطاء في التقديرات، إلا أنها تبقى مؤشراً جيداً يعكس مستوى النشاط الاقتصادي. وسوف نحتسب حصيلة الزكاة وفقاً للمعدلات الشرعية كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات ٢٠٠٤ بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة

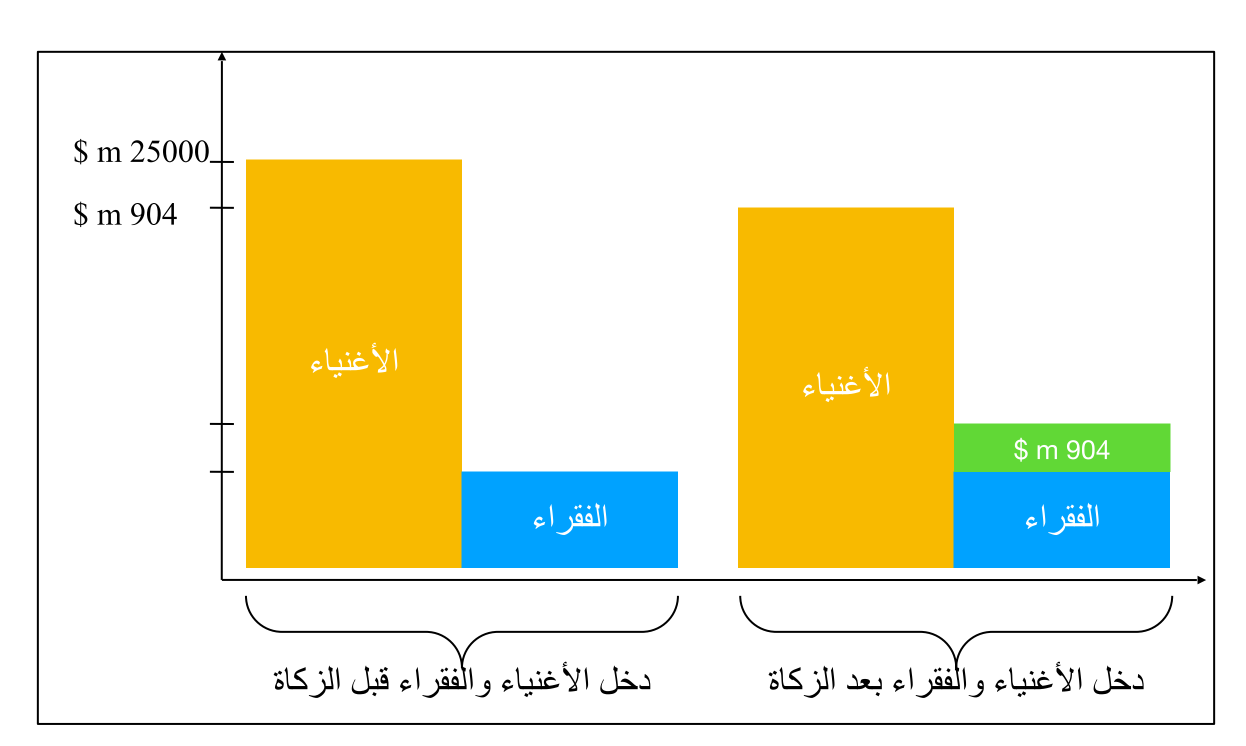
(المبالغ بملايين الليرات السورية)

القطاع	المبالغ	نسبة الزكاة %	حصيلة الزكاة
الزراعة	257,221	10,0	25,722
الصناعة والتعدين	211,777	2,5	5,294
البناء والتشييد	32,209	2,5	805
تجارة الجملة والمفرق	194,840	2,5	4,871
النقل والمواصلات والتخزين	155,504	2,5	3,888
المال والتأمين والعقارات	456,73	2,5	1,142
خدمات مجتمع وخدمات شخصية	28,026	2,5	700
الخدمات الحكومية	112,639	2,5	2,816
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	532	0	0
المجموع	1,038,421	-	45,238

الجدول (٦) : مصدر العمود الأول والثاني: المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠٥ – الجدول ٩/١٦

يُظهر الجدول (٦) أن حصيلة الزكاة التقديرية بناء على أرقام الناتج الإجمالي المحلي السوري لعام ٢٠٠٤ ستبلغ ٤٥.٢٣٨.٠٠٠.٠٠٠ ل.س أي ما يعادل ٩٠٤.٧٦٠.٠٠٠ دولاراً.

علماً أن أموال الزكاة تقسم إلى أموال ظاهرة وأموال باطنة. يكون تحصيل الظاهرة منها من مسؤولية الدولة، أما الباطنة كالأموال المنقولة والذهب وما شابه فيُخرج أصحابها زكواتهم بشكل فردي كل حسب تُقاه. لذلك فإن الزكاة المحسوبة أعلاه لم تتعرض إلى هذه الثروات والتي تعتبر كبيرة نسبياً.



وكمقارنة يمكن تلخيص النتائج بالجدول التالي[1]، الجدول (٧):

[1] مع التحفظ كما أشرنا على طريقة التقدير وضخامة بعض عناصر الموازنة

المقارن	إجمالي الموازنة لعام 2004	إجمالي الناتج القومي لعام 2004
حصيلة الزكاة المحسوبة	% 10,0	% 4,0
حصيلة الضرائب	% 35,8	% 15,5

الجدول (٧)

تبين نتائج التحليل الكلي أعلاه أن حصيلة الضرائب تصل إلى ٣.٥ حصيلة ضعف الزكاة كحد أدنى، ويدعم هذه النتيجة نتائج التحليل الجزئي في المثال التالي:

بفرض أنَّ مشروعاً برأسمال ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ل.س تشكِّل تكاليفه الثابتة ٤.٠٠٠.٠٠٠ ل.س ورأس ماله العامل ٦.٠٠٠.٠٠٠ ل.س.

وبفرض أنَّ معدَّل الاستثمار في المجال الذي يمارِس المشروع عمله فيه تبلغ ١٢٪ من رأس المال المستثمر، فهذا يعني أنَّ الرِّبح المحقَّقَ سيبلغ ١.٢٠٠.٠٠٠ ل.س.

فإذا علمنا أنَّ ضريبة الأرباح مع باقي الرسوم تصل إلى ٤٥٪ تقريباً[1] نرى أنَّ ما يدفعه المشروع كضريبةٍ يبلغ ٥٤٠٠٠٠ ل.س.

بينما تبلغ زكاته: (٦٠٠٠٠٠٠ + ١٢٠٠٠٠٠) X ٢.٥٪ = ١٨٠٠٠٠ ل.س.

أي أنَّ مصلحةَ الضَّرائب تُحصِّل من المكلَّف أكثرَ مما تُحصِّله مصلحة الزَّكاة ب ٣ مرات، وهذا يُثقِلُ كاهل قِطاع الأعمال، حيث تبلغ الضرائب ٥.٤٪ بينما لا تتجاوز الزَّكاة ١.٨٪ من رأس ماله المستثمَر.

[1] حسب القانون /24/ سورية.

فإذا علمنا أن كثيراً من التجّار يُخرِجون زكاة أموالهم إضافةً إلى الضَّرائب التي يُكلَّفون بها نستطيع آنذاك أن نتصور مدى الإرهاق الذي يتحملون.

وكمقارنة مع الاقتصاد الماليزي، فإن ماليزيا قد حصّلت زكاة عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وكانت النتائج كالتالي، الجدول (٨):

البيان	2004	2005
حصيلة الزكاة الفعلية	400 مليون دولار	500 مليون دولار
عدد الدافعين (شخص)	28,095	105,152

الجدول (٨)

وبالرجوع إلى الجدول (٦) الذي بينّ أن حصيلة الزكاة المتوقعة في سورية لعام ٢٠٠٤ تبلغ ٩٠٥ مليون دولار فإنه يعتبر رقماً معقولاً مقارنة بالاقتصاد الماليزي، وذلك بسبب زيادة عدد المسلمين في سورية مما يعني زيادة عدد الدافعين، وتقارب مستوى الدخل بين البلدين قد يعوضها زيادة عدد الدافعين المتوقع.

علماً أن الأردن جمع مليون دينار من أموال الزكاة أي ما يعادل ١.٤ مليون دولار ٤٠٪ منها في شهر رمضان[1]. ووزعت بروني ٧ مليون دولار لأكثر من ألف شخص في السنوات الثلاث الأخيرة[2].

[1] رويترز 22/10/2006

[2] The Brunei Times 24.10.2006

الخلاصة والنتائج

إن الانحسار العالمي لنظام الزكاة والصدقات وبقاءه أمراً محلياً بتحجيم حركته على أرض الواقع كما هو الحال مع الجمعيات الخيرية، ساعد في استفحال مشاكل الفقر والبطالة وغيرها. ولابد للعالم التائه الذي يبحث عن حلول هنا وهناك من أن يعي بأن الحلّ يكمن في إحياء نظام الزكاة وتطبيقه عالمياً بدلاً من السعي إلى كبته واتهامه، خاصة بعد أن توصل مؤتمر الأرض إلى ضرورة إيجاد تعاونٍ دوليٍّ لمعالجة مشاكل التنمية المستدامة لعجز أية دولة بمفردها عن تحقيق أيّاً من أهدافه وإلا فستقع الحضارة الغربية في الخطأ مرة ثانية.

إن إحياء مؤسسة الزكاة وتفعيل دورها بشكل مؤسساتي من خلال توفير هيئات شرعية من كبار العلماء كمستشارين لها بحيث تكون آراؤهم ملزمة حتماً حتى لا تخسر هذه المؤسسات سمعتها بين الجمهور، وربط الجمعيات الخيرية بها بوصفها وكيلة عن المزكين من خلال قيامها بأحد وظائف مصارف الزكاة لأمر هام ضروري يستوجب إعادة النظر فيه.

ويعتبر إحياء مؤسسة الزكاة خطوة أساسية لبحث سبل وتقنيات استثمار أموالها، ويحتاج هذا الأمر لأن يدلي أهل الاختصاص الشرعي بدلوهم فيه. ونقترح تكييفاً لاستثمار أموال الزكاة على أساس إنشاء شركات استثمارية (مدروسة بعناية شديدة) تُمَلَّك أسهمها لمستحقي الزكاة سواء كانت إدارتها من قبلهم (هذا يناسب الفقير القوي صاحب الصنعة) أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة (هذا يناسب الفقير الضعيف). وبناء على ذلك يُعطى مستحقو الزكاة أسهماً في المنشأة

المراد تمليكها لهم ويكونون قائمين عليها، ومن الممكن مشاركة عدة أناس من نفس الطبيعة في هذه الشركة.

إن توزيع أموال الزكاة على مستحقيها يعمل على زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب على العمل وانخفاض البطالة. والنتيجة هي زيادة حصيلة الزكاة بسبب توسع شرائح دافعي الزكاة أفقيا وعاموديًا مما يؤدي إلى زيادة رأس المال العامل الخاضع للزكاة في فترات قصيرة. أما على المدى الطويل فإنه يؤدي إلى زيادة تكوين أصول استثمارية وصولاً إلى انتعاش الاقتصاد الكلي.

أما إلغاء الضرائب بأنواعها أو الحد منها على أقل تقدير فهو الحلّ الأمثل والضالة المنشودة نظراً لأثرها السلبي الكبير على تفاقم مشكلة الفقر والحد من الاستثمارات وهو المقصود من سن قوانين تشجيع الاستثمارات وترويجها. علماً أن كثيراً من البلدان أعادت تسمية مديرية الضرائب (المالية) بمديرية الزكاة والدخل، حيث يكلف المسلمون بالزكاة ثم تصرف زكاة أموالهم في مصارفها الشرعية، وهذا سيكون جاذباً مشجعاً للاستثمارات الإسلامية وتوسعة للأعمال القائمة. وقد يكلف غير المسلمين بضريبة الدخل أسوة فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه كمعاملة بالمثل، ومن أراد من غير المسلمين المقيمين دفع الجزية فلا بأس وتوجه حصيلة هذه الضرائب حسبما يراه أولو الأمر.

والجزية مالياً هي ضريبة الرأس، وهي ضريبة معمول بها في بريطانيا، ويسددها المسلمون عند تأديتهم لزكاة الفطر بعد انتهاء صيام شهر رمضان المبارك حيث

يسدد ولي أمر كل عائلة إلى الفقراء مبلغ محدد مضروب بعدد أفراد الأسرة التي يعيلها.

أن رفع معدلات الضريبة سوف يؤدي إلى تحريض قطاع الأعمال والقطاع العائلي إلى تخفيض أوقات عملهم باستبداله بأوقات راحة. فالأفراد عندما يحولون معظم أرباحهم إلى الدولة فإنهم يفضلون التوقف عن العمل، والتوقف قد يكون بصورة بطالة جزئية أو كلية (بطالة شاملة) عن العمل، أو بانتقال وهجرة الأشخاص والأموال إلى أسواق أخرى، وهذا مدخل لفساد الأسواق (المحلية التي تفرض الضرائب) بالبطالة وضعف الإنتاج.

لذلك فإن سياسة فرض الضرائب المالية يعتبر في الاقتصاد الإسلامي أسلوباً متأخراً جداً لا يتم اللجوء إليه إلا بعد استنفاد كافة السبل، ومنها:

- نظام الاستثمار بتقنية BOT.
- الحكومة الالكترونية.
- إصدار الصكوك الإسلامية (تدخل البنك المركزي).
- صناديق الاستثمار الإسلامية.
- اللجوء للاقتراض من أموال الزكاة كما فعل عمر رضي الله عنه.
- وأخيرا اللجوء إلى التوظيف على بيت المال بالشروط الشرعية أي بتكليف الأغنياء فقط دون الفقراء.

لذلك لا حجة لمن يلجأ إلى سلوك الدرب معكوساً سوى الكسل وعدم الاجتهاد.

وصدق الله العظيم القائل في كتابه العزيز: **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا**

كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (الروم: ٤١).

ولمن يجد حرجاً في إطلاق صندوق للزكاة فقط، فليكن صندوقاً للزكاة للمسلمين وآخر للضرائب لغير المسلمين، وهناك دول جعلت مصلحة للزكاة والضرائب.

اللهم اجعلني ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وبارك لي فيما أعطيتني، واكتبني مع الشهداء والصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا، واجعل عملي هذا خالصا لوجهك الكريم. واكتبه يوم يقوم الحساب في صحيفتي وصحيفة والديّ وصحائف أهلي، وفي صحيفة كل من ساهم في هذا العمل.

والحمد لله رب العالمين، حماة بتاريخ ١٥/ ٦/ ٢٠٠٨

سامر مظهر قنطقجي

www.kantakji.com

المراجع

المراجع العربية

الكتب

١. ابن تيمية، أحمد، مجموع الفتاوى، مكتبة المعارف – الرباط، بدون تاريخ.

٢. ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله الدرويش، دار يعرب بدمشق، ٢٠٠٤.

٣. ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزريني، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.

٤. بشور، د. عصام، المالية العامة والتشريع المالي، ١٩٨٠، منشورات جامعة دمشق.

٥. البغا، د. مصطفى، صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البغا، دار العلوم الإنسانية، طبعة ثانية، ١٩٩٣.

٦. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز بمكة المكرمة، ١٩٩٤.

٧. الجاحظ، أبي عثمان بن بحر، البخلاء، بيروت دار الكتب العلمية، ١٩٩١.

٨. الحافظ ابن كثير، البداية والنهاية، دار إحياء التراث، ١٩٨٨.

٩. سنن الترمذي، الجامع الصحيح، تحقيق أحمد شاكر، دار الفكر.

١٠. سنن الدارمي.

١١. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الاعتصام، دار المعرفة ببيروت، ١٩٨٦، جزءان.

١٢. القاسم، أبو عبيد بن سلام، الأموال، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٨٦.

١٣. قحف، د. منذر، السياسات المالية دورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر بدمشق، ١٩٩٩.

١٤. قنطقجي، د. سامر، فقه المحاسبة الإسلامية، المنهجية العامة، الجزء ١، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٣.

١٥. قنطقجي، د. سامر، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥.

١٦. مالك بن أنس، الموطأ، كتاب البيوع، المكتبة الثقافية ببيروت ١٩٩٢.

١٧. مجيد، ضياء، الفكر الاقتصادي الإسلامي في وظائف النقد، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، ١٩٩٧.

١٨. مسلم، الإمام، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، طبعة أولى، ١٩٩١.

١٩. مسند الإمام أحمد، دار الفكر طبعة ثانية، ١٩٧٨، ٣ أجزاء.

٢٠. نورينا هرتس، السيطرة الصامتة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٣٦ شباط ٢٠٠٧، نقلا عن Financial Times 8/2000.

٢١. النووي، المجموع، طبعة المنيرية.

٢٢. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نسخة الكترونية.

مجلات وأبحاث

٢٣. القانون / ٢٤ / سورية.

٢٤ .بلعزوز، د. علي، وعبد الكريم قندوز، مبدأ الضريبة يقتل الضريبة بين ابن خلدون ولافر، ورقة عمل مقدمة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بمدريد نوفمبر ٣–٥–٢٠٠٦.

٢٥ .رويترز ٢٢–١٠–٢٠٠٦.

المراجع الأجنبية

<u>Books:</u>

26.Philippe Lacoude,L'effet De Laffer En France Au Cours Des Années 1980, website: www.libres.org/francais/dossier/impot/impots_p1_ecrits.htm

27.Randerson, James, Online edition of India's National Newspaper, Thursday, Dec 07, 2006, Richest one per cent owns 40 per cent of world's wealth Zsolt Becsi , The Shifty Laffer Curve, Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review Third Quarter 2000. pages 1-12.

<u>Newspaper:</u>

28.Friedman, M., "The yo-yo U.S. Economy" Newsweek, 15 Feb, 1982.

29.The Brunei Times 24.10.2006.

صدر للمؤلف

1) **ترشيد عمليات الصيانة بالأساليب الكمية** – نشر الكتروني. ويتضمن ثلاثة نماذج رياضية فريدة:
   - نموذج استبدال التجهيزات (أسلوب البرمجة الديناميكية).
   - نموذج تخزين قطع التبديل (أسلوب البرمجة الخطية والبرمجة الديناميكية).
   - نموذج قياس الموثوقية.
2) **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي** – نشر الكتروني.
3) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الأول: المنهجية العامة**، نشرته مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشور الكترونيا.
4) **معجم مصطلحات فقهية عربي / عربي** – نشر الكتروني.
5) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الثاني: المحاسبة الاجتماعية**، نشرته دار النهضة بدمشق – والآن منشور الكترونيا.
6) **مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي**، نشرته مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشور الكترونيا.
7) **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا.
8) **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع. – والآن منشور الكترونيا.
9) **التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبته**، دار شعاع.
10) **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة – والآن منشور الكترونيا.
11) **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين (فقه الاقتصاد المالي)**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا.
12) **صندوق القرض الحسن**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا.

١٣) **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، نشرته دار النهضة بدمشق – ودار السيد بالمملكة العربية السعودية – ونشرته دار شعاع بحلب (نسخة مزيدة ومنقحة) – والآن منشور الكترونيا.

١٤) **فقه المعاملات الرياضي**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة – نشر الكتروني. ويتضمن خمسة نماذج رياضية فريدة:
- النموذج الرياضي للربا.
- النموذج الرياضي للبيوع.
- النموذج الرياضي للغرر.
- النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي.
- نموذج قياس أداء المعاملات المللية الإسلامية بديلا عن مؤشر اللايبور.

١٥) **فقه الأسواق**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٦) **فقه الإيراد**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا. والكتاب مترجم للغة الأوردو.

١٧) **فقه التكلفة**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٨) **فقه الربح**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٩) **أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الاستثمار؟**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢٠) **نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية – نموذج رياضي–**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا. والكتاب مترجم للانكليزية.

٢١) **الفساد، أسبابه ونتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢٢) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (بديلاً عن مؤشر الفائدة)**، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.
٢٣) **مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية** – نشر الكتروني.
٢٤) **أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد قواعد اقتصادية من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم** – نشرته دار الحديث والسيرة النبوية بدمشق – نشر الكتروني، ونشرته هيئة الاعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب.
٢٥) **البحثُ العلميٌّ نظراتٌ في مَنهجِه ورسالتِه** – نشر الكتروني.
٢٦) **فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت** – نشر الكتروني.
٢٧) **منهج التغيير في كلمات رئيس التحرير** – نشر الكتروني.
٢٨) **نظرات في كتاب لمحة الناظر في مسك الدفاتر** (تأليف مشترك) – نشر الكتروني.
٢٩) **حلو الكلام** – نشر الكتروني.
٣٠) **إضاءات على الهداية الإلهامية في مسك الدفاتر والأعمال التجارية** (تأليف مشترك) – نشر الكتروني.
٣١) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، (مقام) بديلا عن مؤشر اللايبور** – نشر الكتروني.
٣٢) **محاسبة التأمين الإسلامي** – نشر الكتروني.
٣٣) **نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية – الجزء الأول: التفسير التحليلي** – نشر الكتروني.
٣٤) **فقه الإدارة المالية والتحليل المالي** – نشر الكتروني.

إضافة لحوالي ٢٥٠ مقالاً متخصصاً.

جميع المؤلفات متاحة على الرابط:

www.kantakji.com



جامعة كاي

جامعة أونلاين

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

https://kie.university